مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٦٢٣ (الاستئناف ١)

الجمعة، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بلنغا – إيبوتو	(الكاميرون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد بالدييبسو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بروشر
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

الأسلحة الصغيرة

تقرير الأمين العام (S/2002/1053)

02-63562 (A)
0263562

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل باكستان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد أكرم (باكستان) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكاميرون.

تعلن الكاميرون تأييدها للبيان الذي ستدلي به جمهورية الكونغو في هذه المناقشة، في وقت لاحق، باسم الدول الـ ١١، الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومع ذلك، أود أن أدلي بعدة ملاحظات بصفتي الوطنية.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جايانثا دانابالا، على عرضه الممتاز لتقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة.

إن الكاميرون لديها من الأسباب ما يبرر اهتمامها بمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، حيث إنها تقع في إحدى المناطق التي ربما تكون أشد ابتلاء بهذه الآفة. وهذه ليست المرة الأولى التي يتناول فيها مجلس الأمن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فبسبب التهديد الذي يشكِّله للسلام والأمن الدوليين انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها، فإن مجلس الأمن يبقي هذه المسألة قيد نظره النشط منذ عام ١٩٩٨، وما فتئ يبحثها حتى الآن بصفة منتظمة.

والمناقشة التي نجريها اليوم استنادا إلى تقرير الأمين العام، تعد استمرارا للعمل الذي يضطلع به المجلس في هذا الصدد. فهي توفر لنا فرصة أخرى، ليس فقط لموالاة تنقيح التدابير المعروفة أصلا بأنها تستهدف مكافحة هذه الآفة عالمية النطاق، بل أيضا لاستكشاف نُهُج وحلول جديدة. ويرى وفد بلادي أن برنامج العمل الذي اعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والذي انعقد في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، يوفر إطارا ملائما للاضطلاع بعمل على المستوى الدولي ولتعزيز إجراءات مجلس الأمن.

ولا يزال اللجوء إلى فرض الجزاءات، وحظر توريد الأسلحة بصفة خاصة، في المناطق المتضررة بالصراعات، هو الوسيلة المفضلة لاتخاذ إجراء من جانب مجلس الأمن. ومع ذلك، ومن واقع تجاربنا مع نظم الجزاءات القائمة، نرى أن فعالية التنفيذ الدقيق لقرارات حظر الأسلحة تعتمد بدرجة كبيرة على تعاون الأطراف الفاعلة العديدة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. فدور هذه الأطراف يعتبر حيويا إذا أردنا الحصول على معلومات منتظمة وموثوق بها ومفيدة عن شبكات الاتجار بهذه الأسلحة، وإذا أردنا رصدها بفعالية.

وهنا، أود أن أشدد على أهمية الدور الحاسم الذي تلعبه الدول. فبغض النظر عن التدابير الوطنية التي يلزم أن تتخذها الدول للمساهمة في تنفيذ قرارات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن، يتعين عليها أيضا أن تعمد إلى تنظيم قطاع

الأسلحة بأكمله، لتتمكن من مراقبة حركة الأسلحة الصغيرة بناء على أوضاعها الخاصة. لذا، فإننا نؤيد الجهود المبذولة للتشجيع على صياغة صك دولي بشأن عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، بما في ذلك تعقبها.

ذلك أن جميع الجهود المبذولة لمراقبة تدفقات الأسلحة الصغيرة، وبصفة خاصة في أفريقيا، ستذهب أدراج الرياح ما لم تتخذ تدابير من هذا القبيل. والنهج القائم على فرض وقف اختياري على صادرات الأسلحة لن يكون ميسرا مع وجود قيود. كما أن الوقف الاختياري ليس حلا سحريا يمكن تطبيقه في جميع مناطق العالم المتضررة بهذه المشكلة. فكل منطقة لها سمات تختلف عن المناطق الأخرى.

ومجلس الأمن، بحكم صلاحياته يصبح عرضة للمساءلة إذا أحجم عن اتخاذ الخطوات اللازمة ضد الدول التي تتعمد انتهاك قرارات حظر الأسلحة، أو الإسهام في هذه الانتهاكات من خلال سلوكها. ولا يمكن للمجلس أن يفرض قرارات الحظر على الدولة المستهدفة ويتغاضى في الوقت ذاته عن الدول الأخرى المسؤولة عن انتهاك هذه القرارات. وبالمثل، يتعين على المجلس أن يبحث عن مصادر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، التي تنتهك تدابير الحظر، سواء كانت ذات صلة بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، أو بالاتجار بالمخدرات أو كانت مجرد شبكات إجرامية دولية.

وفيما يتعلق بالكاميرون، نرى أن ما تضطلع به مختلف هيئات الأمم المتحدة من أعمال بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة، كل في مجال اختصاصه بطبيعة الحال، يكمل بعضه بعضا، ويجب أن يفضي إلى استراتيجية شاملة ومتماسكة. وهذا ما يدعونا إلى تشجيع المجلس على أن يدرج في ولايات عمليات حفظ السلام، حسب الاقتضاء، أنشطة لترع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني، ولجمع الأسلحة وتدميرها. كما نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يوفر التمويل الكافي لذلك الغرض.

إننا نؤيد تمام التأييد التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام، لأنها ستكون تكملة مفيدة للتدابير المنادى بها أصلا، وستساعد بالتأكيد على وقف تلك المصالح التي تتسم بشكل خاص بسرعة التقلب، وتستهدف جني الأرباح أحيانا، وتكون إجرامية في معظم الأحيان.

والآراء المعرب عنها في هذه المناقشة تستكمل الآراء الأخرى الواردة في تقرير الأمين العام؛ وما من شك في أنها ستستخدم في تعزيز مشروع البيان الرئاسي الذي سيُعرض على أعضاء المجلس في غضون الأيام القليلة المقبلة حالما يستكمله خبراؤنا.

والآن أستأنف وظيفتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية كوريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لي هو - جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلادي ممتن لعقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة، باعتبارها خطوة إضافية أخرى لزيادة تعزيز كفاءة عمل مجلس الأمن. كما نتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام، دانابالا، على عرضه الممتاز لتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع.

إن الموضوع الذي نتناوله اليوم، من حيث مضمونه، يمثل قضية مهمة تنطوي على تحديات عديدة ذات أبعاد أمنية وإنسانية وإنمائية.

وكما جاء في البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، فإن تكديس الأسلحة الصغيرة:

"ينال من فاعلية مجلس الأمن في القيام بمسؤولياته الأولية في مجال صون السلم والأمن الدوليين". (S/PRST/2001/21)

والواقع أن تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، والاتجار غير المشروع بها، يشكلان مصدرا لشواغل أمنية رئيسية للمجتمع الدولي بأسره، وهو ما يتضح من الإحصاءات المذهلة المتعلقة بهذه المشكلة. ففي كل عام يؤدي سوء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى وفاة ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من السكان المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال. وعلاوة على ذلك، فقد أبرزت التطورات الأخيرة خطرا آخر يكمن في احتمال استخدام الأسلحة الصغيرة من جانب إرهابيين وعناصر ليست من الدول.

والزخم الذي ولده برنامج العمل الذي اعتمده في العام الماضي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بدأ الآن يحدث أثره على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وكما أكد مجلس الأمن، فإن نجاح البرنامج يعتمد إلى حد بعيد على الإرادة السياسية للمجتمع الدولي. ومن هنا يصبح القيام بعمل عالمي مستمر ومتناسق، أمرا حيويا في معالجة المشاكل الناجمة عن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالتالي، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدور بناء في النهوض بتنفيذ هذا البرنامج.

وثمة تعقيدات كثيرة ناشئة عن انتشار الأسلحة الصغيرة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ومما يشغل البال خاصة تكرر نمط العنف وانعدام الاستقرار. ولذا تمس الحاجة إلى قيام مجلس الأمن لدى تنفيذ أنشطته لبناء السلام بإدراج اعتبارات محددة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ووفدي يعتبر التوصيات الاثنتي عشرة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2002/1053) إسهاما قيما من أجل عمل مجلس الأمن في المستقبل. ونود تحديد المجالات المبينة في التقرير على أنها أساس لمناقشاتنا.

ونظرا إلى أن انتشار الأسلحة الصغيرة لا يؤدي إلى اندلاع العنف فحسب، بل وإلى تفاقم الصراع وإطالة أمده وتكريسه، فإن لبرامج نزع السلاح والتسريح والإدماج أهمية حاسمة في توطيد السلام وإيجاد بيئة للتنمية المستدامة. وكما يظهر من تزايد عدد الإصابات فإن توافر الأسلحة في المناطق المنكوبة بالصراع يصبح تهديدا كبيرا لسلامة وأمن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. ولسوف يساعد تنفيذ المزيد من برامج نزع السلاح والتسريح والإدماج الأكثر فعالية ضمن أنشطة مجلس الأمن لمنع الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، في كفالة الأمن لجميع المدنيين في مناطق الصراع.

ولقد شدد مجلس الأمن بحق على ضرورة تضمين الأحكام ذات الصلة من برامج نزع السلاح والتسريح والإدماج في ولايات وميزانيات جميع عمليات حفظ السلام. وجدير بالذكر أن عمليات حفظ السلام المختلفة التابعة للأمم المتحدة - وخاصة في أفريقيا - أصبحت تشمل عنصرا لنزع السلاح يرمي إلى جمع ونزع هذه الأنواع من الأسلحة. وكما قلنا في جلسة عامة سابقة، فإن مجلس الأمن مؤهل تماما لأن يدرج في أنشطته لحفظ السلام في المستقبل التوصيات الخاصة بنزع السلاح والتسريح والإدماج باعتبارها عنصرا أساسيا.

وفيما يتعلق بمسألة الحظر فإن الدروس المستفادة من الماضي تبين أن الحظر على الأسلحة لا يكفي وحده. ويرى وفدي أنه ينبغي تكييف الجزاءات كي تستهدف بفعالية منطقة أو بلدانا محددة وصولا إلى درجة أكبر من النجاح.

ونحن نوافق على ضرورة أن يدرس مجلس الأمن سبلا ووسائل أخرى لتحسين الكفاءة على أساس كل حالة على حدة. ويرحب وفدي بالتوصيات المتعلقة بالاستخدام الحاسم والفوري من مجلس الأمن للحظر على الأسلحة. ونود فضلا عن هذا، أن نرى متابعة المجلس لاستخدام آليات المراقبة وفقا للمادة ٤١ من الميثاق بقصد ضمان نجاح التنفيذ.

ويتفق وفدي مع توصية الأمين العام بأن يطلب مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء اتخاذ تشريعات أو تدابير وتنفيذها لتنظيم حركة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب بوجه خاص بجهود المجلس في سبيل تشجيع جميع الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ نظم صارمة لمراقبة التصدير، إن لم تكن فعلت ذلك من قبل.

ومرة أخرى، ينبغي أن يحافظ مجلس الأمن على اهتمامه واشتراكه الفعال في وقف انتشار التجارة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتود جمهورية كوريا أن تطمئن الأعضاء إلى دعمها الذي لا يتزعزع لمبادرات المجلس في ذلك الميدان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل مصر. فأدعوه إلى اتخاذ مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم الصديق، الكاميرون، بخالص التحية والتقدير، وإنه لمن دواعي السرور لوفد بلادي أن نجتمع هنا برئاستكم لمناقشة قضية تمس القارة الأفريقية وأبناءها في حاضرهم ومستقبلهم وتهدد أطفال أفريقيا الذين يقع الآلاف منهم سنويا ضحايا الحروب والتراعات التي يذكي حدتها انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

إن فعالية ومصداقية مجلس الأمن لا تنبع فقط من كونه الآلية التي ارتضاها العالم منذ ما يزيد عن نصف قرن للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإنما أيضا من اتصاله بالتحديات الجديدة للسلم والأمن، وتفاعله معها، وتطوره في مواجهتها. ومن هنا كان إدراك المجلس لخطورة قضية الاتجار والانتشار غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والخفيفة وانعكاساتها الإنسانية خلال السنوات الأخيرة، والضرورة الملحة لمواجهة هذا التحدي بجدية وفعالية تتناسب مع جسامة الخطر الناجم عنه.

وكما تفاعل مجلس الأمن مع المتغيرات وطور من نشاطه، سارت الجمعية العامة بخطوات ثابتة في بحث ومعالجة الإطار السياسي والقانوني لقضية الأسلحة الصغيرة ومخاطرها، وذلك من خلال أكثر من فريق من الخبراء، وكذلك من خلال مؤتمر دولي حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، واعتماد خطة عمل طموحة علينا أن نعمل بصدق وجدية من أجل تنفيذها خلال السنوات الأربع المقبلة.

أود أن أعرب عن تقدير وفد مصر للتقرير القيم المقدم من الأمين العام بشأن الأسلحة الصغيرة والتوصيات الواردة به، واسمحوا لي أن أعبر عن بعض الملاحظات لوفد مصر بشأن المسألة المطروحة أمام مجلس الأمن اليوم:

أولا، ليس ثمة شك في أن وقوع مئات الآلاف من البشر سنويا ضحايا للأسلحة الصغيرة والخفيفة هو أمر يعكس ضرورة تصدي مجلس الأمن للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة في إطار المسؤولية الرئيسية للمجلس تجاه صون السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، إن التدابير الجديدة التي اتخذها مجلس الأمن خلال السنوات الأخيرة مثل إنشاء فرق خبراء مستقلة، وآليات لرصد الالتزام بحالات حظر توريد الأسلحة، لاقت نجاحا محدودا في القضاء على الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وانتشارها على نحو غير مشروع، وترجع محدودية

نجاح مساعي المجلس في هذا المجال إلى الصعوبة الفعلية في الرصد الدقيق للحظر على توريد السلاح في بعض الحالات، ولكنها ترجع أيضا إلى غياب الإرادة السياسية بالمجلس لإنفاذ بعض حالات الحظر والتحقق من الالتزام بها، كما كان الحال بالنسبة للصومال طوال السنوات العشر الماضية إلى أن تحرك المجلس مؤخرا لضمان تطبيق حظر توريد السلاح المفروض على الصومال بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

ثالثا، إن وفد مصر يدعم اقتراح الأمين العام بتحسين الإجراءات القائمة لتبادل المعلومات بين مجلس الأمن والجمعية العامة بغرض التنسيق بين الاستراتيجيات التي يعتمدها الجهازان في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ولكن مع أهمية مراعاة الاختلاف بين ولاية ودور مجلس الأمن من ناحية والدور الأشمل للجمعية العامة من ناحية أخرى.

رابعا، لا شك أن نشاط مجلس الأمن وتطوره في مجال عمليات السلام يفسح المجال لتضمين ولايات عمليات حفظ السلام أحكاما واضحة فيما يتصل بنزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، وذلك بالإضافة إلى تدابير محددة تتصل بجمع الفائض من الأسلحة الصغيرة والخفيفة والتخلص منها. وتوصي مصر بأن تبحث لجنة عمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة سبل تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال نزع أسلحة المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، ودعم تمويل هذه الأنشطة من خلال الميزانية المخصصة لعمليات حفظ السلام.

أخيرا، يدعم وفد مصر بالكامل توصية الأمين العام بشأن حث مجلس الأمن على إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للالتزام بتطبيق قرارات الحظر على توريد الأسلحة إلى المناطق أو البلدان التي تواجه خطر نشوب صراعات مسلحة أو تعيشها بالفعل، وذلك وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، بل والنظر في اتخاذ إجراءات ضد الدول التي تنتهك عمداً قرارات المجلس بشأن حظر توريد الأسلحة.

إن لمجلس الأمن دورا هاما يضطلع به في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة عملا بمسؤوليته عن حفظ السلم والأمن الدوليين وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وإذ نؤكد على مسؤولية مجلس الأمن في هذا الصدد، نوجِّه مرة أخرى الانتباه كذلك إلى الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسها، وكذلك حق تقرير المصير لكافة الشعوب خاصة تلك الواقعة تحت وطأة الاحتلال الأجنبي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود الآن أن أدعو ممثل مصر إلى شغل مقعده بجانب قاعة المجلس. المتكلم التالي على قائمتي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن عميق تقديرنا لكم على إجراء هذه المناقشة العلنية الهامة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل والموضوعي والذي جاء في الوقت المناسب بشأن هذه المسألة، وأن أشكر وكيل الأمين العام، السيد دانابالا، على عرضه لهذه الوثيقة المهمة.

يظل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتكديسها من أكبر العوائق أمام التنمية المستدامة، ومنع وحل الصراعات وبناء السلام بعد الصراعات. وهما يمثلان تهديدا خطيرا للأمن البشري وحقوق الإنسان.

وتعرب أوكرانيا باستمرار عن قلقها إزاء العواقب الإنسانية الوخيمة لهذه الظاهرة، التي راح ضحيتها مئات آلاف الأبرياء في جميع أنحاء العالم، مما يبرز البُعد العالمي لهذه المشكلة. ونحن مقتنعون تماماً بأنه من المستحيل الحفاظ على

السلام والأمن الإقليمي والعالمي من دون جهود المجتمع الدولي المتضافرة لمنع انتشار هذه الأسلحة بلا وازع. وقد اتضحت ضرورة ذلك وأصبحت أكثر حدة وإلحاحا بعد الأحداث المأساوية بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر.

وما فتئ برنامج العمل الذي أقرَّه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في جميع جوانبه لعام ٢٠٠١ خطوة هامة وإن كانت أولى صوب تحقيق هدف السيطرة على هذه الآفة. ونأمل أنه في إطار عملية المتابعة على المستويات العالمية والإقليمية والقومية سيكون من الممكن زيادة كفاءة تنفيذ برنامج العمل فضلا عن إيجاد سبل لتقوية وزيادة تطوير التدابير الواردة فيه.

ونحن نرى أنه من الضروري توفير التنسيق العالمي والإقليمي فيما بين الأنظمة القومية للمراقبة وآليات منع عمليات الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

ومسؤولية التحكُّم بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة تقع على عاتق الدول التي تحصل على تلك الأسلحة. وفي نفس الوقت ينبغي تشجيع تلك الدول على تحسين قدراتها على الحد من الاتجار غير الشرعي بالأسلحة الصغيرة. وقد يتطلب ذلك مساعدة مالية من المجتمع الدولي.

وترحب أوكرانيا بالمبادرة التي أطلقها الأمين العام وتتطلع إلى نتائج عمل مجموعة الخبراء الحكوميين المعنية بوضع علامات تمييز وتتبُّع الأسلحة الصغيرة. ونأمل أن تضع نتائج المجموعة أساس العمل لإنشاء أداة دولية تكون متاحة للجميع وتزيد من القدرة القومية للدول على تحديد وتتبُّع الأسلحة الصغيرة والخفيفة فضلا عن مصادرة غير المشروع منها في الوقت المناسب وبطريقة يعوَّل عليها.

إن مسألة منع ومكافحة وإزالة الانتشار بلا وازع للأسلحة الصغيرة والخفيفة هي إحدى المسائل الرئيسية التي يجب على مجلس الأمن أن يتصدى لها بوصفها جزءاً من مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ويتضح جلياً أنه من دون حل الصراعات الحالية واتخاذ تدابير ملائمة لضمان الاستقرار في حالات ما بعد الصراع يكون من غير الممكن تعزيز الظروف الطويلة الأمد للتنمية والأمن.

إن التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار غير المشروع بها يزيدان ويكثفان الصراعات ويؤخران حلها. ونلاحظ أن مجموعة من التدابير المبتكرة التي اتخذها مجلس الأمن لتدعيم الامتثال لحظر الأسلحة عن طريق إنشاء أفرقة خبراء مستقلين وآليات رصد، قد أدت إلى نتائج إيجابية خاصة في أنغولا وفي سيراليون. وفي نفس الوقت تتواصل مشكلة الاتجار غير المشروع في بعض مناطق أخرى تقوم فيها صراعات.

ونرى أنه في هذه المرحلة، من الأهمية أن نستعرض الدروس التي تعلمناها بغية ضمان كفاءة التدابير التي يمكن أن يتخذها المجلس. وفي هذا الصدد، نرى أنه سيكون من المفيد أن نركز على المصادر المالية المستخدمة لشراء الأسلحة غير القانونية وأن نتصدى للعلاقة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها وبين شراء الأسلحة الصغيرة غير القانونية والاتجار بها. ومن المهم أيضاً تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات العالمية المعنية وشركات الأعمال والمؤسسات المالية والأطراف الأخرى على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية في تنفيذ عمليات حظر الأسلحة.

إننا نتشاطر الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام بأن تدابير حظر توريد الأسلحة تساعد على وقف تدفق الأسلحة إلى البلدان المستهدفة والجماعات المتمردة، إلا أنها لا تقضي على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الموجودة فعلا في مناطق الصراع. وإن التطبيق الناجع لبرامج نزع

سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتنفيذ المشاريع الرامية إلى تجميع الأسلحة غير المشروعة وتدميرها، يكتسي أهمية كبيرة من أجل التنفيذ الناجح للإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن لمعالجة الوضع في سياق يتصل بقطر معين.

لذلك، نرحب بالملاحظات التي أبداها الأمين العام وتوصياته الـ ١٢ التي اقترحها، ونتطلع إلى الحصول على معلومات حديثة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة وأثرها على بناء السلام بعد انتهاء الصراع وأمن البشرية وحقوق الإنسان.

وأود أن أنوه بأن أوكرانيا تلتزم بسياسة مسؤولة في مجال تحديد الأسلحة. فالتشريعات الأوكرانية تشتمل على إجراءات صارمة لمنع التصنيع والحيازة والاتجار غير المشروع بالأسلحة بكافة أنواعها، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويشتمل النظام الوطني للتحكم في الصادرات على إجراءات فعالة للحصول على تراخيص للتصدير والاستيراد. وتبذل الجهود كذلك لتحسين التشريعات الوطنية في هذا المجال. ومن بين الخطوات المتخذة حديثا خطة العمل التي اعتمدها مجلس الوزراء الأوكراني لتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك تنفيذ وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن أوكرانيا ستواصل الاضطلاع بدور نشط في الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من انتشارها بلا ضوابط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل شيلي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكونيا بمينتل (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفدي بفرصة إجراء هذه المناقشة العامة بشأن موضوع يتصل، كما نعرف جميعا، بقضايا هي مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي، لا في الميادين الإنسانية والأمنية ونزع السلاح والتنمية فحسب، بل أيضا في مجال منع الجريمة الدولية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والإرهاب وأمن البشرية.

وإنني ممتن أيضا للأمين العام على تقريره عن هذه المسألة الهامة، ونرى أن التوصيات الـ ١٢ التي تضمنها التقرير تكتسي أهمية خاصة.

وكما ذُكِرَ مرارا وتكرارا بنبرة من القلق في العديد من التقارير المتخصصة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – وهي تقارير ذات مصداقية أكاديمية – فإن العالم يشهد منذ سنوات عديدة ظاهرة التكديس المفرط لهذا النوع من الأسلحة والاتجار غير المشروع بها. وهذا التكديس يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وهو ناجم، إلى حد كبير، عن الاتجار غير المشروع، حتى أن هذه الفئة من الأسلحة باتت اليوم بلاء رئيسيا يتسبب في وفاة المدنيين، لا سيما الأطفال والنساء، في شتى أنحاء العالم. كما أن التكديس المفرط لهذه الأسلحة هو أحد الأسباب الكامنة وراء الفقر وإطالة أمد الصراعات الداخلية والدولية التي تضر بتنمية البلدان أو تعوق تنميتها،

وقد نوه الأمين العام بذلك في التقرير الذي رفعه إلى مجلس الأمن عن هذا الموضوع، حيث قال إن منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتعذر ضبطه ومكافحته والقضاء عليه يشكل إحدى المهام الرئيسية لمجلس الأمن في

الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية تجاه صون السلم والأمن الدوليين.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١، والاستنتاجات التي خلص إليها، يمثل علامة هامة في المجال الإنساني ونزع السلاح وأمن البشرية. وقد شددت شيلي في هذا المؤتمر على الحاجة إلى أن يشتمل برنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على مجموعة من الإجراءات الواضحة والفعالة لتعزيز احترام وحماية الحياة البشرية بوصفها قيمة أساسية تسمو على المصالح التجارية المرتبطة بهذه الفئة من الأسلحة. وهذا هو النهج الذي اعتمدته القوانين المحلية في شيلي بشأن هذا الموضوع.

وتؤيد شيلي بشدة برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر. ولذا، رعت شيلي في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أول حلقة عمل إقليمية للخبراء لدراسة واقتراح إجراءات التقييم والمتابعة للمؤتمر السالف الذكر. وجاءت هذه المبادرة إضافة إلى مبادرات هامة أخرى اتخذتها منطقتنا، مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر والمواد المتفجرة والمواد الأخرى ذات الصلة، والفريق العامل المعني بهذا النوع من الأسلحة التابع للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي. وتهدف هذه الأنشطة كافة إلى تكثيف جهود بلداننا لمكافحة هذه المشكلة بشكل منسق.

ومن منظور عالمي، أنشأ مجلس الأمن عبر السنين عدداً من الآليات تلافيا، إلى حد ما على الأقل، للآثار المأساوية المترتبة على التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها، بما في ذلك فرض تدابير الحظر على أراض يدور فيها صراع، والإذن، من باب منع الصراع، بتشكيل عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

وعلى مر السنين، أسفرت الجهود المبذولة لتنفيذ طائفة واسعة متنوعة من الإجراءات في مختلف هذه الحالات عن تكوين حصيلة ضخمة من المعارف المتخصصة التي يمكن أن تستخدم لوضع مبادئ ومعايير وإجراءات لمكافحة هذه الظاهرة بشكل أكثر فعالية، حتى وإن كان هناك الكثير من المناطق والحالات التي لا يمكن فيها منع الاتجار غير المشروع والقضاء عليه – مثلما أشار الأمين العام في تقريره.

إن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه يشتمل على أحكام هامة تدخل في اختصاص مجلس الأمن، مثل الأحكام المتعلقة بالتنفيذ الفعال لتدابير الحظر وتلك المتعلقة بإدراج أحكام ملائمة في هذا الصدد في أنشطة عمليات حفظ السلام.

وفي ضوء هذه الخلفية، وبناء على التجربة التي اكتسبتها الأمانة العامة، وضع الأمين العام في تقريره مجموعة من ١٢ توصية يعتبرها وفدي إسهاما طيبا في عمل المجلس. ومعظم هذه التوصيات قد نُفِّذ بالفعل، ولو بشكل جزئي، أو ألحقت بمبادرات اقترحها الخبراء أو الحكومات، وإن كانت لا تزال محل نقاش، ولم تترجم بعد إلى عمل.

إننا نرى أن الاستعراض المنتظم لهذه التوصيات من جانب المجلس، بمساعدة الأمانة العامة، قد يكون مفيدا في إعداد منهجية يمكن أن تستخدم، مع العزم المتجدد الذي يتطلبه الوضع، في مهمة تنفيذ تدابير أكثر فعالية للتغلب على المشاكل الخطيرة التي تمثلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أهنئكم، يا سيدي، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نهنئ بلغاريا على رئاستها للمجلس في الشهر الماضي. ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام السيد دانابالا على عرضه صباح اليوم.

سيدي الرئيس، أود أن أعرب لكم عن تقدير وفدي على عقدكم هذه الجلسة الهامة. إن انتشار وانعدام ضبط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يُشكلان تهديدا خطيرا للسلام والأمان والأمن، ويعيقان النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية. كما أن التكديس المفرط للأسلحة النارية وانعدام تنظيم توزيعها يزيدان حدة الصراعات. ولقد خبرت بلادي الإرهاب وما نجم عنه من خسائر بين المدنيين الأبرياء وتشريد لهم وارتكاب جرائم مروعة نتيجة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي هذا الصدد، تلاحظ الفلبين أن تقرير الأمين العام بشأن الأسلحة الصغيرة لا يقدم المبادرات الأخيرة للمجلس فحسب، بل يتضمن أيضا التوصيات والملاحظات بشأن زيادة دور المجلس في مهمتيه الرئيسيتين: حظر الأسلحة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين. هذه التوصيات جديرة بالاهتمام، وسوف تساعد على تطوير استراتيجيات قصيرة المدى وبعيدة المدى لمواجهة الأخطار المتمثلة في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالنسبة للسلام والأمن.

ففيما يتصل بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا يزال وفدي يرى أن هذا يجب ألا يكون مجرد إجراء لبناء السلام بعد الصراع، فهذا الإجراء قد لا يكون شديد الفعالية إزاء الصراعات المنخفضة الشدة والطويلة الأمد، بل قد يأتي بنتائج عكسية حينما يتحول المقاتلون إلى الجريمة والقرصنة وأعمال الإرهاب وما إليها من أنشطة مماثلة. لذا يجب أن تتاح للمقاتلين فرصة حية عملية لكي يعزلوا أنفسهم عن الصراع الدائر ولكي تُجمع أسلحتهم الصغيرة. بل إن إتاحة فرصة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل انتهاء الصراع قد تُعجل في الواقع بتسوية الصراع. ووفدي ممتن لأن هذا العنصر قد أدمج في برنامج العمل الذي وضعته الأمم المتحدة، ونرحب بالتوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام لإدخال هذا العنصر في ولايات الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام.

وتؤيد الفلبين بشدة الأحكام التي يتضمنها قرارا مجلس الأمن ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١) بشأن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وذلك باعتبارها جزءا من استراتيجية طويلة الأمد. وتقوم الفلبين بتنفيذ برنامج شامل للأطفال في الصراع المسلح ذي عناصر ثلاثة وهي المنع، والدعوة إلى إنقاذ أطفالنا والتعبئة لها، وإنقاذ الأطفال وإعادة تأهيلهم وإدماجهم، وذلك كله اعترافا منا بالتكلفة الإنسانية وبنتائج انتشار وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة. ويجري تنفيذ تدابير المنع عن طريق برامج الإعاشة والمعونة التعليمية والرعاية الصحية وخدمات التغذية، والأمن الغذائي وتقديم التسهيلات والبنية التحتية الأساسية.

وتبين الإحصائيات المسجلة للجرائم التي ارتكبت في الفلبين باستخدام الأسلحة النارية في العام الماضي، أن ٨٥ في المائة منها قد ارتكب باستعمال أسلحة نارية غير مرخصة ومملوكة بطريقة غير شرعية. ولذا فإن برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، هو خطوة رئيسية في الاتجاه السليم لمعالجة هذه المشكلة. وقد دعا البيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ٣١

آب/أغسطس من العام الماضي، كل الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير المطلوبة لتنفيذ التوصيات التي تضمنها برنامج العمل. واتخذت الفلبين مبادرات لوضع برنامج الأمم المتحدة للعمل موضع التنفيذ.

ولقد عقدت الفلبين حلقة دراسية إقليمية في تموز/يوليه ٢٠٠٢ حول تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة، واشتركت كندا في استضافته. وحضرت الحلقة وفود من البلدان الثمانية الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومن استراليا وجمهورية كوريا والصين واليابان، بالإضافة إلى ممثلين من المجتمع المدني وصناعة الأسلحة، شاركت جميعها في الحلقة الدراسية. واشترك في الحلقة أيضا مراقبون من بلدان أوروبا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية.

وتوخت الحلقة الدراسية هذه زيادة التوعية ببرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المستوى الإقليمي. وتركزت المناقشات على بناء القدرة، والتدرب على إنفاذ القانون، وضبط الجمارك والمطارات، وبرامج جمع الأسلحة وتدميرها، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وجاء في ختام تقرير رئيسي الحلقة الدراسية أن وضع ترتيبات إقليمية لمعالجة مشاكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمر حيوي. ثم اقترح التقرير أخذ المبادئ الآتية في الاعتبار. أولا، وجوب احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والالتزام بها. وثانيا، يجب أن تكون هذه الترتيبات متوازنة وواقعية وقابلة للتنفيذ، وأن يكون الهدف الأول منها ضمان نقل الأسلحة عن طريق الدول فقط. وثالثا، أن تأخذ هذه الترتيبات في الاعتبار حق كل دولة في صناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستيرادها والاحتفاظ بها من أجل حاجاتها للدفاع عن نفسها وللأمن. ورابعا، أن تأخذ هذه الترتيبات في اعتبارها دور المجتمع المدني في زيادة التوعية بالأخطار الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعن انعدام ضبط انتشارها.

وفي وقت انعقاد الحلقة الدراسية، أقيم احتفال رمزي لتدمير الأسلحة تزامن مع الذكرى السنوية الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١. وخلال ذلك الاحتفال، دمرت أكثر من ١ ٠٠٠ قطعة سلاح من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كانت قد صودرت وضبطت أو كانت زائدة عن الحاجة.

وأخيرا يُعرب وفدي عن تقديره للزخم السياسي الذي وفره مجلس الأمن لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتقد أن هذا يعكس الاعتراف بأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها هما تهديد للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الفلبين على كلماته الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تيش (استراليا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس. إن وفد استراليا ليسعده أن يراكم في مقعد الرئاسة، ويمتن لفرصة الكلام بإيجاز عن هذا الموضوع الذي هو من الأهمية بمكان. كما نشكر وكيل الأمين العام، السيد دانابالا، على عرض تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة، وهو تقرير نعتبره هاما جدا وإسهاما جاء في الموعد المناسب بالنسبة للجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومن فوائد التقرير أنه يُحدد الطرق التي تمكن مجلس الأمن لدى الاضطلاع بدوره في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، من المساعدة في ضبط وإزالة التجارة غير المشروعة

في الأسلحة الصغيرة، وبذلك يضيف إلى برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١.

إن كل توصيات التقرير مهمة، ولكن استراليا ترى في بعضها ما يميزه عن غيره. وفي ضوء خبرتنا الواسعة في معالجة حالات ما بعد الصراع في جنوب المحيط الهادئ وجنوبه الغربي، تؤيد استراليا بشدة التوصيتين ٧ و ٨ اللتين تُشجعان على إدماج أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات المجلس وميزانياته بشأن عمليات حفظ السلام. كما نؤيد بقوت التوصيتين ٥ و١١ اللتين تدعوان إلى الإنفاذ الصارم لكل قرارات المجلس بشأن الجزاءات – بما في ذلك فرض حظر الأسلحة، وآليات الرصد الفعالة للإشراف على التطبيق الشديد والفعال لإجراءات الحظر. وفي هذين المجالين بالذات، أي إدماج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات حفظ السلم والإنفاذ المتشدد لإجراءات حظر الأسلحة، يمكن للمجلس أن يكون ذا أثر عملي وإيجابي في الجهود الدولية لمكافحة التجارة غير الشرعية في الأسلحة الصغيرة.

كما تثني استراليا على اعتراف التقرير بالدور الهام الذي تؤديه تقوية إجراءات التصدير القومية في ضمان فعالية تنظيم صادرات الأسلحة الصغيرة. وإن الضوابط الفعالة على الصادرات القومية، بما في ذلك الترخيص بالاستخدامات النهائية لتلك الصادرات، هي بمثابة خط الدفاع الأول ضد النقل غير المشروع للأسلحة وفي المساعدة على منع الصادرات من أن تبدأ شرعية ثم تنتهي في الأيدي الضالة.

ومع أهمية الدور الذي يؤديه مجلس الأمن فإن المسؤولية الأولى عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقع على عاتق الدول الأعضاء. ويوفر برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ إطاراً شاملاً وديناميـاً تتبعه الدول الأعضاء في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي.

وقد أحرز تقدم طيب في تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي بصفة خاصة، كما استمعنا في الواقع من عدد من المتكلمين اليوم. ومن الوسائل الهامة لتعزيز التعاون الإقليمي توفير المساعدة في بناء القدرات للدول ذات الاحتياجات الإنمائية. وتعرب استراليا عن التزامها الشديد بمواصلة تقديم المساعدة لبلدان منطقة المحيط الهادئ في مكافحة المشاكل التي تمثلها الأسلحة الصغيرة، وذلك من خلال إدخال ترشيد الإدارة والمساءلة. وقد اشتركنا بنشاط في عمليات التخلص من الأسلحة الصغيرة في بوغانفيل وجزر سليمان، بوصفنا أحد العناصر في الجهود المبذولة لبناء سلام أوسع نطاقاً هناك. كما تعمل استراليا عن كثب بالاشتراك مع اليابان على تنظيم حلقة عمل ثانية للأسلحة الصغيرة لبلدان جزر المحيط الهادئ، وذلك بعد نجاح حلقة العمل الأولى التي استضفناها في عام ٢٠٠١.

وتحث استراليا الدول الأعضاء على تجديد جهودها المبذولة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة استعداداً لانعقاد الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة في منتصف عام ٢٠٠٣. ولا بد لنا من الحفاظ على تصميمنا الجماعي القوي على أن نتصدى بشكل فعال للأبعاد الإنسانية والأمنية للاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على النحو المحدد في تقرير الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل استراليا على الكلمات الودية التي وجهها لي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثلة اليابان. أدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة إينوغوشي (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية، بوصفي الممثلة الدائمة ورئيسة وفد اليابان لدى مؤتمر نزع السلاح في جنيف، أن أعرب باسم حكومتي عن صادق امتناني لكم يا سيدي الرئيس، لدعوتنا إلى المشاركة في مناقشة مجلس الأمن لمسألة الأسلحة الصغيرة، وهي من البنود المتزايدة الأهمية في جدول أعمال نزع السلاح. ويشرفني كثيراً أن أخاطب هذه الهيئة التي تضطلع بالمسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. كما أود أن أعرب عن أعظم تقديرنا للأمين العام كوفي عنان، ولوكيل الأمين العام جايانثا دهانابالا ومكتبه، على إصدار تقرير موضوعي وشامل عن هذه المسألة.

والأرقام تتحدث عن نفسها. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقتل ما يزيد عن ٠٠٠ ٥٠٠ شخص كل عام. ويشكل التكديس المفرط لهذه الأسلحة عاملاً خطيراً بشكل خاص من عوامل زعزعة الاستقرار في حالات ما بعد انتهاء الصراع، لأنه يضر بعمليات تقديم العون الإنساني، ويعوق جهود الإصلاح والتعمير. كما أن التكديس المفرط لهذه الأسلحة يمكن أن يؤجج نيران الصراعات، ومن ثم يقوض الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

وقد أظهرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بعداً آخر من أبعاد مسألة الأسلحة الصغيرة. فتلك هي الأسلحة التي تستخدمها أكثر من غيرها مختلف الجماعات الإرهابية حول العالم. ويشكل القضاء على إمداد الإرهابيين بالأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة، على النحو الذي يدعو إليه مجلس الأمن في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، عنصراً لا غنى عنه في الحرب العالمية على الإرهاب.

ومشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة متعددة الأبعاد ومتشابكة. ولا أملك إلا أن أشير إلى اقترانها بعنصر متعلق بنوع الجنس. فمن أغرب سمات الحروب والصراعات المعاصرة تلك النسبة الكبيرة من غير المقاتلين بين صفوف الضحايا. والواقع أن أكبر عدد من وفيات النساء والأطفال المرتبطة بالصراعات تسببها الأسلحة الصغيرة. ويمثل الحد من مشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكبح جماحها إحدى المسائل ذات الأولوية العاجلة للمجتمع الدولي بأسره.

وقد اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١، برنامج عمل يمثل إرادة المجتمع الدولي الجماعية في التصدي لهذه المشاكل. وقد ترسخت نتائج هذا المؤتمر باعتماد الجمعية العامة قرارها ٥٦/٢٤ تاء، بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي اشتركت في تقديم مشروعه كولومبيا وجنوب أفريقيا واليابان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. فدعت الجمعية بموجب ذلك القرار جميع الدول إلى تنفيذ برنامج العمل وقررت عقد مؤتمر لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذه في موعد لا يتجاوز العام ٢٠٠٦. ويُظهر اعتماد ذلك القرار الهام بتوافق الآراء التضامن العالمي إزاء التصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتقرر بموجب هذا القرار أيضاً عقد اجتماعات للدول مرة كل سنتين، سينعقد أولها في العام القادم. ويتمثل الغرض من ذلك الاجتماع في إتاحة فرصة للدول وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، لتبادل الخبرات والدروس المستفادة في تنفيذ برنامج العمل. وسيتيح لها إجراء هذه الاتصالات فيما بينها مزيداً من الفعالية والكفاءة في معالجة مشاكلها.

وتعلق اليابان بوصفها بلداً صامداً في التزامه بمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة، أهمية كبرى على تنفيذ برنامج العمل على الصعيد العالمي. وقد نظمنا في كانون الثاني/يناير

اجتماعاً لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة. ونخطط أيضاً لعقد حلقة دراسية بمشاركة بلدان المحيط الهادئ لتيسير قيامها بتنفيذ برنامج العمل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكّر جميع الوفود بأن اليابان قد أعلنت ترشيحها لرئاسة اجتماع ٢٠٠٣، حرصاً منها على أن تؤدي دوراً مُجدياً، مهما كان متواضعاً، في ذلك الاجتماع.

ويضم برنامج العمل فئتين من التدابير: تدابير لمنع التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة، وتدابير لخفض هذه الكميات المكدسة. أما فيما يتعلق بالمنع، فقد أنشئ فريق للخبراء الحكوميين من أجل دراسة إمكانية إعداد صك دولي لتمكين الدول من تحديد خطوط الإمداد غير المشروع واقتفاء أثرها وتمزيقها. ويدعو تقرير الأمين العام الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم لهذه العمليات المفيدة. وستواصل اليابان الإسهام في هذا الفريق بشكل نشط بوصفها عضواً فيه.

ويدعو برنامج العمل أيضاً إلى التنفيذ الفعال لقرارات الحظر المفروضة على الأسلحة التي يقررها مجلس الأمن. وترتيبات الرصد هي أيضا جاهزة لكفالة الإنفاذ الفعال لقرارات الحظر. وتؤيد اليابان التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بالمزيد من تعزيز الاستعانة بمزيج من هذه التدابير.

وفيما يتعلق بالحد من التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يشدد برنامج العمل على أهمية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم. وفي هذا الصدد، يدعو البرنامج البلدان المتضررة إلى إعداد مشاريع لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، كما يدعو في الوقت ذاته إلى تقديم المساعدة الدولية وإلى التعاون الدولي دعماً لهذه المشاريع. علاوة على ذلك فإن إدراج عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم في ولايات عمليات حفظ السلام، عند الاقتضاء، أمر جدير باهتمام جدي من مجلس الأمن.

وستواصل اليابان تنفيذ المشاريع المناسبة للاستعاضة بالتنمية عن الأسلحة، وذلك بالتعاون مع غيرها من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية. كما بدأت اليابان مؤخراً بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في برنامج مشترك للأبحاث بشأن مشاريع جمع الأسلحة في ألبانيا وبابوا غينيا الجديدة وكمبوديا والكونغو ومالي. وسيكتمل هذا البحث في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٤، ولدينا ثقة في أنه سيزود المجتمع الدولي بدروس قيّمة مستخلصة من تجارب البلدان المتأثرة.

وتتزايد أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في متابعة المؤتمر الذي عقدته في العام الماضي. وتعكف آلية تنسيق العمل بشأن الأسلحة الصغيرة بالفعل على تحقيق التناغم في استجابة الأمم المتحدة. وتثني اليابان على المبادرة التي اضطلع بها الأمين العام في إنشاء الدائرة الاستشارية المعنية بالأسلحة الصغيرة، التي ستعزز جهود الأمم المتحدة في هذا المجال تعزيزاً كبيراً.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى الإنجاز الهام الذي حققه سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وصك الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية. فهما وسيلتان دوليتان قيّمتان لتعزيز الشفافية في مجال الأسلحة وبناء الثقة على الصعيد الدولي. ويحتفل سجل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة هذا العام بمرور عشر سنوات على إنشائه. وفي الوقت الراهن، تقدم ١٢٠ حكومة بياناتها الرسمية عن نقل الأسلحة. ولتعزيز إضفاء الصبغة العالمية على هذا السجل، تشترك اليابان مع ألمانيا وكندا وهولندا والأمم المتحدة في تنظيم مجموعة من حلقات العمل الإقليمية في عدة بلدان،

منها غانا وناميبيا. ومن المقرر عقد حلقة دراسية مماثلة في إندونيسيا في شباط/فبراير القادم.

وقد قدم الصندوق الاستئماني الذي أنشئ ضمن نطاق إدارة شؤون نزع السلاح الدعم للعديد من أنشطة الأمم المتحدة، من قبيل دراسة المشاكل المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبرامج التوعية العامة، وإيفاد بعثات تقصي الحقائق إلى البلدان المتضررة. ولقد تبرعت اليابان للصندوق حتى الآن بمبلغ ٢,١٦ مليون دولار.

أخيرا، أود أن أشدد على أهمية التصدي للأسباب الجذرية للعنف والصراعات المسلحة وعدم الاستقرار والتهديدات الأخرى للسلم والأمن الدوليين. ولكي نمنع عودة الصراعات للنشوب من أجل تعزيز السلم والاستقرار الدائمين في حالات ما بعد الصراع من المهم أن نسرع بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ولكن مما له أهمية مماثلة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونشر الديمقراطية وتحقيق المصالحة بين أطراف الصراع. وسيساعد هذا النهج في ضمان التوصل إلى حل جذري وطويل الأجل وشامل للمشكلات الأمنية في المناطق المتفجرة. وأرى أن المجتمع المدني يجب أن يتخذ هذا النهج بغية توطيد السلم والأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل الكونغو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ايكوفيبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الأحد عشر بلدا الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو – أود في البداية أن أعرب عن فخرنا برؤيتكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن هذا الشهر. كما أود أن أشكركم على إدراج هذه القضية الحساسة الخاصة بالأسلحة الصغيرة في جدول أعمال المجلس، والتي تكمن في جوهر شواغل وسط أفريقيا.

وكما تعلمون، فإن منطقة وسط أفريقيا تواجه منذ سنوات حالة خطيرة من الصراع المسلح وعدم الاستقرار وانعدام الأمن. وقبل فترة ليست بطويلة كان سبعة أعضاء من الأحد عشر عضوا في الجماعة الاقتصادية في حالة حرب أو عدم استقرار. وبمجرد الرجوع إلى جدول أعمال مجلس الأمن يمكن للمرء أن يرى أن الحالة في أنغولا، بوروندي، البحيرات الكبرى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، رواندا إلخ.، تمثل بشكل روتيني موضوع مناقشات مكثفة في هذه القاعة.

لذلك فهذه فرصة لكي أشكر المجلس على كل الاهتمام الذي أولاه باستمرار لتطور الأوضاع السياسية – الجغرافية والأمنية البالغة الحساسية في المنطقة دون الإقليمية.

بل وإنها فرصة أيضا لكي أعلن أمام المجتمع الدولي برمته أنه لأول مرة منذ زمن طويل تظهر اليوم آفاق تبشر بعودة السلام في غالبية الدول المعنية. ولذلك فإن مجلس الأمن بصفة خاصة مطالب باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشجيع تلك التطورات الإيجابية ومؤازرتها وتعجيلها بغية جعل عملية السلام عملية لا رجعة عنها. وهذا هو الحال تماما بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يكتسب تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أهمية حيوية.

وإذا كنت قد اخترت الإشارة إلى هذه الحالات فذلك للتأكيد على أن الحروب التي تبتلي أفريقيا، كما هو

الحال بالنسبة للصراعات في العالم الثالث، تغذيها في المقام الأول الأسلحة الخفيفة، التي هي موضوع نقاش اليوم.

وللتعامل مع هذه الحالة، اعتمد زعماء وسط أفريقيا مجموعة تدابير لبناء الثقة بين الدول، ولمنع نشوب الصراعات وحلها عند نشوبها. ولقد فعلوا ذلك حتى يحققوا سلما وأمنا دائمين في منطقة يمكن أن تقدم لأفريقيا والعالم قدرا أكبر بكثير.

ولذلك تم اعتماد العديد من المبادرات والتوصيات والتدابير المحددة في إطار الجماعة الاقتصادية وعبر لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وهي أداة عمل وضعتها الأمم المتحدة تحت تصرفنا لتساعدنا في مجال السلم والأمن والدبلوماسية الوقائية البالغة الحساسية.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٩، في ياوندي بالكاميرون، عقدت ندوة رفيعة المستوى بشأن بحث وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلم والتنمية في أفريقيا. وفي تلك الندوة، اعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية تدابير وأوصت بتنفيذ الآليات التالية في المعركة ضد الاتجار بالأسلحة الصغيرة وانتشارها: إنشاء لجان وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة؛ والاتصال بالأمين العام للأمم المتحدة لإنشاء بعثة استشارية معنية برصد وجمع الأسلحة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية؛ وتنفيذ ميثاق للجماعة بشأن الاستثمارات يتضمن تدابير قسرية في التعامل مع الشركات التي تغذي الميليشيات المسلحة؛ وإنشاء سجل دون إقليمي للأسلحة التقليدية؛ واستعراض القوانين الوطنية المتعلقة بحمل الأسلحة والمواءمة بين هذه القوانين.

ولقد أعيد التأكيد على كل هذه التدابير والآليات خلال المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وتداولها، الذي عقد في نجامينا بتشاد من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. واعتمدت بلدان الجماعة الاقتصادية خلال هذين المؤتمرين التوصيات التالية: المواءمة بين التشريعات الوطنية في دول وسط أفريقيا في مكافحة الانتشار والتداول غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وإنشاء سجل موحد للأسلحة على الصعد الوطنية ودون الإقليمية وبنك للمعلومات المتعلقة بالمخزونات الموجودة لدى كل بلد ولدى تجار الأسلحة ووكلاء الشحن؛ وطلب دعم الأمين العام لبرامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وطلب مساعدة الأمين العام للمنطقة دون الإقليمية في جهودها لإعادة هيكلة قواتها المسلحة وشرطتها؛ وبحث المشاريع الإقليمية لجمع الأسلحة، بالتعاون مع المؤسسات الدولية والداعمين الماليين، وكذلك مشاريع إنمائية محدودة النطاق لتشجيع إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للحائزين لأسلحة الحرب غير القانونية؛ وإنشاء مكتب دون إقليمي في وسط أفريقيا للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) وإقامة تعاون أنشط بين تلك المنظمة وبلدان وسط أفريقيا.

وفي إطار برنامج عمل اللجنة الاستشارية في فترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، تزمع أيضا البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية تنظيم ندوة دون إقليمية بشأن أن يُنفذ في وسط أفريقيا برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد هنا العام الماضي.

كما تزمع هذه البلدان تنظيم حلقة دراسية بشأن مشاركتها في إنشاء سجل في الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وسجل آخر في الأمم المتحدة للإنفاق العسكري.

وكما هو واضح، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية تعي تماما الخطر الحقيقي الذي تشكله الأسلحة الصغيرة على منطقة تحاول طي صفحة مؤلمة جدا في تاريخها.

ويكفي اليوم وجود الآلاف من الألغام المضادة للأفراد في الأراضي الأنغولية لنتذكر أن مكافحة هذا النوع من الأسلحة هي مسألة بقاء يومي لسكان يتلهفون لاسترداد سعادة الحياة الطبيعية.

بالنسبة إلى قادة أفريقيا الوسطى، بينما معظم الدول اليوم تستبشر بآمال حقيقية للسلم والأمن، فإن المشكلة تتمثل في إيجاد الوسائل الإنسانية والمادية والمالية لتنفيذ سياسات بناء السلام. وما أن توقع كل اتفاقيات السلام؛ وتنسحب كل المجموعات الأجنبية؛ وتتحقق المصالحة الوطنية، سيتعين علينا، بأسرع وقت ممكن، أن نؤيد كل هذه التطورات ونتخذ تدابير تتمثل في جمع الأسلحة، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم. وتلتزم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) بتكريس جزء كبير من مواردها لهذه البرامج. وهي تتوقع من المجتمع الدولي أن يساعدها على توطيد سلام نهائي في منطقتهم دون الإقليمية.

وختاما، أهنئ الأمين العام على تقريره الممتاز عن الأسلحة الصغيرة، وهو تقرير عرضه بجدارة وبلاغة السيد دانابالا، هذا الصباح، وأؤكد له على التعاون الكامل لكل بلدان أفريقيا الوسطى في تنفيذ التوصيات الوجيهة فيه، والتي يندرج معظمها تماما في سياق المبادرات والإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الكونغو على كلمته الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل إسرائيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في مستهل كلمتي، أود أن أشيد بالأمين العام على تقريره عن الأسلحة الصغيرة، وعلى نفس المنوال، أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام دانابالا لعرضه الممتاز للتقرير هذا الصباح.

إن دولة إسرائيل تعتبر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قضية إنسانية قبل أي شيء آخر. فهذا النشاط يؤدي بدون تمييز، إلى ضياع أرواح الناس البريئة ويؤثر على حقهم الرئيسي في العيش بسلام، وبدون خوف من القتل لمجرد تواجدهم في المكان غير المناسب وفي الوقت غير المناسب.

وإن البعد الإنساني لهذه المشكلة يجب أن يبقى أولا نصب أعيننا، فيما نحن نتداول في هذه المسألة. ويجب أن يكون هدفنا ليس منع التدفق غير المسؤول للأسلحة والذخائر والمتفجرات فحسب، وإنما أيضا إيقاف الهجمات العشوائية التي تتأتى بلا شك، عن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

ويجب أن تتوجه أعمالنا أيضا، ليس فقط إلى الدول الملتزمة بهذا النشاط، وإنما أيضا إلى الأطراف غير الدول – المجموعات الإرهابية، والمنظمات الإجرامية وغيرها – التي تحصل على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي العام الماضي، أقر العالم بالتهديد الذي يفرضه الإرهاب على الحرية والأمن والاستقرار الشامل. وقد عزم المجتمع الدولي ليس على مكافحة الإرهابيين مباشرة فحسب، إنما أصر أيضا أن تعمد الدول إلى وقف الدعم المالي والسوقي الذي يجعل الإرهاب أمرا ممكنا. وهذه الجهود المبذولة لحرمان الإرهابيين من الوسائل التي تساعدهم على القيام باعتداءاتهم يجب أن تتضمن أيضا خطوات تهدف إلى عدم السماح لهم بالحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وهـذا في رأينـا هـدف لا يمكـن تحقيقـه، ولكـن في الواقع هـو يعتمـد كليـا علـى قدرتنـا علـى التنفيـذ. وتـرى إسـرائيل أن أفضـل طريقـة لكبـح التـداول غـير المشـروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أنحاء العالم، تكمن أولا، في الالتزام والعزم الثابتين على المستوى الوطني. وإننا نتطلع لأن تتحمل الدول المسؤولية الأولية في ضمان عدم انتقال الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، من أراضيها دون إشراف مناسب. ويجب أن تتعهد الدول بوضع إشارة وتسجيل الإجراءات بشأن كل الأسلحة، وتشديد الرقابة في التصدير واعتماد تشريعات محلية تمنع سوء استعمال هذه الأسلحة وانتشارها.

ويجب أن يستكمل العمل على المستوى الوطني بتنسيق إقليمي وجهود تعاونية دولية. فانتشار الأسلحة، على أي حال، مشكلة تتجاوز الحدود الوطنية، ويستغلها أساسا الإرهابيون والمنظمات الإجرامية. وإذا تعهدت الدول بالتزامات واضحة وصريحة بحظر مختلف الهيئات، بموجب تشريعاتها، عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وإيقاف المساعدة من عناصر خارجية متورطة في هذا الاتجار، وتتعاون في الإطارين الدولي والإقليمي، نستطيع أن نقلل كثيرا من مقدار الخطر الناجم عن هذه الأسلحة.

إن برنامج العمل الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١، خلال مؤتمر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، يشكل خطوة هامة أولى في هذا الصدد. ولا بد من بذل كل الجهود لاستكشاف السبل والوسائل التي تسمح بتنفيذ أحكام برنامج العمل، بما في ذلك التدابير الرامية إلى حض الدول الممتنعة على القيام بالمزيد من العمل للوفاء بالتزاماتها. ويسرنا التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، لا سيما بعد مبادرات إقليمية عديدة تمثل إطارا مناسبا لمكافحة التداول غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولكن رغم ذلك، لا تزال توجد حاجة لمزيد من العمل للحيلولة دون وقوع الأسلحة في أيدي من يستخدمونها لأغراض تدميرية إجرامية.

إن إسرائيل بلد ما برح لفترة تزيد على نصف قرن منذ إنشائه، يواجه التهديدات من الدول الواقعة في المنطقة وكذلك من منظمات إرهابية تزداد قدرتها في الحصول على الأسلحة التقليدية. ووجود الأسلحة الصغيرة بين أيدى المنظمات الإرهابية كلفنا ثمنا باهظا من المعاناة الإنسانية، وهي تعيق الجهود لتحقيق سلام دائم. وليس في إسرائيل فحسب، بل وفي كل أنحاء العالم، أصبح الإرهاب سببا لانعدام الاستقرار السياسي وعائقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا يتضح بأن تأثير الأسلحة الصغيرة لم يكن صغيرا.

وفضلا عن ذلك فإن السرعة والسهولة التي تمكنت بهما المجموعات الإرهابية من تكديسها للأسلحة التقليدية، يبعث على الاعتقاد بأنها، في يوم من الأيام، ستتمكن من نشر أسلحة الدمار الشامل. ومن المحتم أن نعمل الآن لتفادي أخطار بعد أكبر في المستقبل.

وفي منطقتنا، نتعرض بشكل واضح للآثار المؤذية التي يتسبب بها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وعلى الرغم من أن رسالة اتفاقات أوسلو، روحا ونصا، قد وضعت قيودا مشددة على عدد ونوع الأسلحة التي يسمح بها للسلطة الفلسطينية، إلا أننا لا نزال نواجه، على الدوام، مخاطر الانتهاك الخطير لهذه الاتفاقات.

وفي وقت مبكر من صباح يوم ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بحجز السفينة كارين أ. المحملة بخمسين طنا من الأسلحة والذخائر الموجهة إلى الأراضي الفلسطينية. وهذه السفينة احتوت على أسلحة ضخمة مخبأة كان من شأنها أن توفر للإرهابيين الفلسطينيين قدرات عالية على قتل وتشويه المدنيين الإسرائيليين. ومن

بين الأسلحة التي وجدناها، عددا كبيرا من الصواريخ وقذائف المورتار وأجهزة إطلاق وأسلحة مضادة للدبابات وألغام ومتفجرات وأنواع أخرى من الأسلحة الخفيفة بما في ذلك بنادق القناصة والبنادق الهجومية وأيضا القنابل اليدوية. وكارين أ. كانت سفينة تحمل أسلحة مولتها السلطة الفلسطينية بمساعدة دول أخرى في المنطقة.

إن استخدام القوارب في نقل الأسلحة الموجهة للاستخدام الإرهابي بدون تحمل أي بلد للمسؤولية ينبغي اعتبارها ظاهرة غير مقبولة لدى المجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، في شهر نيسان/أبريل الماضي، وأثناء عملية ''الدرع الدفاعي'' صادرت إسرائيل حوالي ٢٠٠ بندقية ''كلاشينكوف''، وحوالي ٤٠٠ بندقية للقناصة، وأكثر من ٢ ٠٠٠ بندقية طويلة من الإرهابيين الفلسطينيين. وهذه الأسلحة، هي بالإضافة إلى المسدسات، ومدافع الهاون، والقنابل اليدوية، والقاذفات، والقنابل والأجهزة التفجيرية الأخرى التي اكتشفتها القوات الإسرائيلية. وكثير من هذه الأسلحة اشتُري بمساعدة أنظمة أخرى في الشرق الأوسط. ولسنا بحاجة إلى أن نذكر أن هذه الأسلحة لم تكن لأغراض دفاعية وإنما لتصعيد الحملة الإرهابية ضد مواطني إسرائيل، وأن المقصود منها فقط هو خلق عقبات أكبر على الطريق نحو السلام والمصالحة. وكثير من الأسلحة المضبوطة دمرت بعد ذلك.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لندعو جيراننا وكل البلدان في المنطقة إلى أن تعتمد سياسة مسؤولة وتتخذ التدابير الضرورية لوقف تدفق الأسلحة من أراضيهم إلى الجماعات الإرهابية. ونتوقع من المجتمع الدولي أن ينضم إلينا في هذا النداء. إن نتيجة هذا التدفق للأسلحة هو إشعال الصراع بزيادة كمية الأسلحة غير المشروعة في أيدي الإرهابيين مما يضيف إلى المعاناة البشرية، وإلى العداء وعدم الاستقرار في المنطقة. إن الإرهاب، على أية حال، لا يكون قابلا للبقاء إلا إذا سمحت بلدان، بل حتى دعمت، تحصينه بنقل الأسلحة.

ومجلس الأمن، باعتباره الهيئة المسؤولة الآن عن تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، يجب أن يتناول أيضا دور انتشار الأسلحة في الأنشطة الإرهابية. وبالتحديد، يجب أن يوجه المجلس نداء، في سياق تدابير مكافحة الإرهاب، يطلب فيه من كل الدول تنفيذ التدابير اللازمة لمنع الأسلحة من أن تقع في أيدي الإرهابيين.

إن إسرائيل لا تزال تواجه تهديدات لوجودها نفسه، كما تواجه أيضا تكديسا إقليميا للأسلحة التقليدية. ولذلك، فإننا أولينا دائما أهمية كبرى لمواجهة تهديدات وتحديات الانتشار الشامل، بما في ذلك ما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، ووضعنا تدابير مكافحة الانتشار في مقدمة جدول أعمال إسرائيل الأمني. ونحن نشارك في جهود الدول التي تماثلنا في الرأي الرامية إلى وضع هذه المسألة على قمة جدول أعمال تحديد الأسلحة. ونعتقد أيضا أن التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي ينبغي أن يتعزز في الكفاح المستمر ضد الانتشار.

إن إسرائيل تتمسك بأنظمة رقابة صارمة على الصادرات. وسياسة إسرائيل الصارمة المتعلقة بنقل الأسلحة تتضمن ضوابط مُحكمة تستهدف، في جملة أمور، حظر تصدير الأسلحة إلى المناطق أو الدول الخاضعة لتدابير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحظر توريد الأسلحة، أو إلى الكيانات من غير الدول، أو الحركات القمعية والسرية، أو الجماعات الإرهابية أو العصابات المحاربة، أو المنظمات الإجرامية، أو المناطق التي تكون فيها صراعات داخلية مسلحة بين أطراف متنافسة. وعلاوة على ذلك، فإن لوائح إسرائيل للرقابة على التصدير المتعلقة بتصدير الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة تجبر المصدر على الامتثال للتراخيص المنفصلة المحددة من السلطات ذات الصلة، بما في ذلك تصاريح التفاوض ورخص التصدير.

وبالإضافة إلى ذلك، تستثمر إسرائيل في بحوث وتطوير وإنتاج تكنولوجيات ومعدات جديدة لمنع التهريب غير المشروع للأسلحة على طول حدودها ونقاط دخولها. وإسرائيل لديها نظام للتسجيل ووضع العلامات متقدم جدا يعد جزءا لا يتجزأ من عملية الإنتاج. وعملية وضع العلامات هذه موثوقة جدا.

إن إسرائيل ترغب في العمل مع البلدان الأخرى في منطقتنا لتنسيق جهودنا واقتسام خبرتنا في مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن لا نزال ملتزمين بالعمل في إطار نهج إقليمي شامل، كجزء من التزام عالمي مشترك لإنهاء المأساة التي تسببها هذه الأسلحة.

أخيرا، تعتقد إسرائيل أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بحق الدول في حيازة وإنتاج الأسلحة الصغيرة للدفاع عن النفس ولضرورات الأمن الوطني، على النحو الذي تقرره كل دولة. ومع ذلك، فإن للمجتمع الدولي الحق في أن يصر على أن يكون استخدام تلك الأسلحة قاصرا على الدفاع على النفس ولأغراض الأمن الوطني فقط. وعلاوة على ذلك، فإن لنا كامل الحق - بل علينا التزام - لنطلب أن تكفل الدول ألا تقع هذه الأسلحة في أيدي غير مصرح لها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل كوستاريكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستاغنو (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): كلما ظلت هذه الأسلحة قائمة سيكون من المستحيل تحقيق السلام. فالأسلحة عامل حافز للصراعات المسلحة.

إن سوق الأسلحة لها عواقب وخيمة. في ١٩٩٨، كانت هناك ٠٠٠ ٥٨٨ حالة وفاة في مختلف مناطق الصراع نتيجة لاستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ٤١ بلدا، يشارك ٠٠٠ ٣٠٠ جندي طفل في قتال نشط بينما جندت الجماعات المتمردة والجماعات شبه العسكرية ٠٠٠ ٥٠ آخرين. وإذا أضفنا عدد النازحين وعدد الذين تأثرت حقوقهم الأساسية بالعنف، فإن العدد الإجمالي للضحايا يكون كبيرا بحيث لا يمكن السكوت عليه.

ووفد بلدي يرحب بتقرير الأمين العام بشأن الأسلحة الصغيرة، وعلى وجه الخصوص تأكيده على ضرورة تنسيق مجلس الأمن والجمعية العامة جهودهما لتنظيم نقل هذه الأسلحة واستخدامها. وفي هذا السياق، نعتبر من الأساسي لمجلس الأمن أن يتعاون في التنفيذ التام لبرنامج العمل الذي اعتمده في العام الماضي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

إن الحرب حرفة. وبصرف النظر عن مدى دموية الحرب أو ظلمها، فإنها دائما حرفة. فإن ٩٨ بلدا لديها صناعات أسلحة تعتمد بالتحديد على بقاء الحرب. ومن بين تلك الدول نشرت ٢٢ دولة فقط تقارير رسمية عن مبيعات أسلحتها ونقلها. ومنتجو الأسلحة يربحون من الحروب، ويفعلون هذا أحيانا على حساب المال العام. وإنتاج الأسلحة تقدم إليه معونات كثيرة أيضا. ومختلف الحكومات تقدم حوافز مالية إلى صناعاتها للأسلحة عن طريق ”اتفاقات تعويض“ و ”رسوم تعويض“ من أجل جعل تلك الصناعات أكثر منافسة على المستوى العالمي. ولذلك، فإن

الدول التي لديها صناعات أسلحة عليها مسؤولية غير مباشرة عن الحروب.

إن الشفافية الأكبر في سوق الأسلحة الدولية مطلوبة. وحاليا، ٢٠ في المائة فقط من السوق الدولية المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من الممكن توثيقها وتعقبها عن طريق إدارات الجمارك الموثوق بها. وتراخيص البيع، وضمانات المستعملين النهائيين والوجهة الأخيرة وسائر التدابير للرقابة على سوق الأسلحة غير كافية على الإطلاق.

إن أسواق الأسلحة المتوازية غير المشروعة لا تزال موجودة، وذلك بفضل عمل حكومات كثيرة أو امتناعها عن العمل. وفي ٢٠٠١ فقط، ارتبطت ٥٤ دولة بعمليات نقل أو إعادة بيع أسلحة في انتهاكات واضحة لتدابير حظر توريد الأسلحة الدولية القائمة.

وهذه التجارة المهلكة التي لا تحترم حدودا تتطلب تنظيما دوليا. ولهذا، رغم أننا نرحب باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، نأسف لأنها لا تشمل بيع أو نقل الأسلحة بين الدول أو الكيانات من غير الدول. ومما يؤسف له أن برنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتسم بنفس نواحي النقص.

وتؤيد كوستاريكا تماما التوصية الأولى في تقرير الأمين العام ومؤداها أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم المفاوضات حول وضع صك دولي يعنى بنقل الأسلحة الصغيرة. ويدعو بلدي منذ عام ١٩٩٧ إلى اعتماد مدونة قواعد سلوك دولية لنقل الأسلحة. ويسعى مشروع هذا الصك إلى حظر نقل المعدات العسكرية والعسكريين ومنع تقديم الدعم المالي والسوقي إلى الدول التي تشترك أو تسهم قواتها المسلحة أو قوات الشرطة أو الوحدات شبه العسكرية فيها في انتهاك حقوق الإنسان، وقد أعد هذا المشروع ووافق عليه ١٩ من الأفراد والمؤسسات - كلهم حائزون جائزة نوبل للسلام - بمن فيهم رئيسنا السابق أوسكار آرياس سانشيز. ونحث جميع الدول الأعضاء الملتزمة بالسلام المستقر والدائم على دعم هذه المبادرة.

ونؤيد كذلك توصية الأمين العام بأن يلجأ المجلس على نحو أكثر تواترا وحزما إلى حظر توريد الأسلحة والذخائر وأن يتخذ تدابير صارمة لكفالة الامتثال والتحقق. ومن الضروري أن يدرس المجلس إمكان فرض جزاءات على الدول التي تنتهك انتهاكا سافرا أي حظر سبق فرضه على توريد الأسلحة سواء كان هذا الانتهاك مباشرا أو غير مباشر. وبالمثل، يجب على جميع الدول أن تشترك في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وأن تنشر معلومات موثوق بها عن نفقاتها العسكرية ونقل الأسلحة.

ويتفق وفد بلدي تماما مع الأمين العام على أنه يجب على مجلس الأمن أن ينظر في العلاقة الضارة بين النقل غير المشروع للأسلحة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وأن يتصدى لهذه العلاقة. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بالتقارير القيمة والجسورة عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا.

ونعتقد أن سيكون من الضروري أن نطالب بتقارير مماثلة لتقييم التنفيذ الفعلي لحظر توريد الأسلحة ولدراسة مصادر تمويل الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

ومن الدول الـ ١٣٨ التي قدمت معلومات، تخصص ٥١ دولة من أجل ميزانياتها العسكرية موارد تزيد عما تخصصه للتعليم والرعاية الصحية والرعاية الصحية الوقائية. ويوجد في القرن الحادي والعشرين عدد أكبر مما يجب من

المجتمعات المسلحة، رغم تفشي الأمية والمرض فيها. ومناهضة استخدام هذه الأسلحة وانتشارها يتطلب نزع السلاح من مجتمعاتنا وإنشاء ثقافة حقيقية للسلام يعترف فيها بالحقوق الأساسية للجميع.

وفي هذا السياق، على مجلس الأمن، لا أن يدعم الجهود الرامية إلى نزع السلاح فحسب، بل وأن يشجع تخفيض الميزانيات العسكرية. وننوه بتوصيتي الأمين العام السابعة والثامنة ومؤداهما أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدرج التدابير التي تستهدف نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم ضمن ولايات عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، نرى أنه من الضروري لهذه الولايات أن تعمل أيضا على نزع السلاح الكامل للمجتمعات التي توجد فيها صراعات مسلحة، كخطوة لازمة صوب إرساء السلام المستقر والدائم.

وتؤيد كوستاريكا تماما عقد أول اجتماع مرة كل سنتين وفقا لبرنامج عمل مؤتمر الأسلحة الصغيرة. ونأمل أن يعقد هذا الاجتماع في تموز/يوليه ٢٠٠٣ هنا في نيويورك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أراكم، سيدي، ترأسون هذه الجلسة اليوم. وأود أن أهنئكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر.

يرحب وفد بلادي ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام، الذي نعتبره مفيدا ونافعا.

إن قضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال مصدر قلق شديد لوفد بلدي، حيث أن استخدام هذه الأسلحة وتوفرها بيسر يشكلان مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن ويسهمان في إحلال ركود اقتصادي - اجتماعي في جميع أنحاء العالم النامي، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي ننتمي إليها. وقد أصبحت هذه الأسلحة أكثر السبل شيوعا لمواصلة الصراعات المسلحة والحروب الأهلية والأعمال الإجرامية في مجتمعاتنا. ومن المهم أن نسلم بأنه بينما تشكل الأسلحة النووية - أسلحة الدمار الشامل - خطرا هائلا على العالم، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي المسؤولة عن موت مئات الآلاف من سكان العالم اليوم.

والتوسع الدائم في استخدام هذه الأسلحة وآثارها يشكلان تحديا جديا أمام المجتمع الدولي. ويعود ذلك بصفة عامة إلى أن انتشار هذه الأسلحة يؤدي إلى استدامة الصراعات وتفاقم العنف ويسهم في تشريد المدنيين ويقوض احترام القانون الإنساني الدولي. وهذا يشكل تهديدا جديدا للبشرية في شكل الإرهاب والجريمة المنظمة. كما أن له تأثيرا سلبيا على النساء والمسنين وعواقب مدمرة على الأطفال. ولا بد للعالم من أن يواجه بجدية التحديات الخطيرة التي تشكلها هذه الأسلحة إذا كان لحضارتنا ولتقدمنا الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين أن يستمرا.

ومما يؤسف له أن هذه المشكلة تضخمت إلى أبعاد هائلة لدرجة أنه أصبح من المستحيل بالفعل لبلدان كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن تركز اهتمامها على قضايا التنمية بدون أن تحسم أولا مشكلة النقل غير المشروع لهذه الأسلحة إلى أراضيها. ولا شك في أن أي تصرف يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي للقضاء على هذه الظاهرة السلبية سيكون من شأنه تشكيل الخطوة الرئيسية الأولى صوب مساعدة أفريقيا على تحقيق التنمية المستدامة والمفيدة.

ويشعر وفد بلادي بقلق عميق إزاء أنه بالرغم من الخطر الكبير الذي يشكله الاستخدام غير المشروع لهذه الأسلحة، لا توجد الآن معاهدة دولية أو أي صك قانوني

آخر لمراقبة استخدامها. ولهذا نود أن نكرر النداء الذي وجهه رئيسي، السيد أولوسيغون أوباسانجو، إلى الجمعية العامة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ من أجل وضع صك دولي ملزم قانونيا لمراقبة حصول الأطراف من غير الدول على هذه الأسلحة. ومع ذلك فإنه مما يثلج صدرنا الانتباه الذي أولاه المجلس حتى الآن لهذه المسألة.

ويسرنا أن ننوه بأن هناك تعاونا متعدد الأطراف ومتزايدا بشأن قضية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد تبين ذلك في العام الماضي إذ عقد هنا في نيويورك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي اعتمد برنامج عمل لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. ويتضمن برنامج العمل مجموعة شاملة من التدابير لمعالجة المشكلة. ونلاحظ مع التقدير والارتياح أن هذا المؤتمر - وهو الأول من نوعه بالنسبة لهذه القضية - ولد إرادة وزخما سياسيين لبذل الجهود الرامية إلى مراقبة هذه الأسلحة. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة هذا الزخم لإحراز تقدم. ونؤكد كذلك ضرورة التنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

ويسر وفد بلادي أيضا التفاوض بشكل ناجح حول إبرام بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وذلك في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١.

وعلى الرغم من أن البروتوكول يعتبر مكملا لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، فقد كان اعتماده تطورا إيجابيا في الكفاح ضد الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعليه، فإننا نناشد جميع الدول الأعضاء أن توقع هذا البروتوكول وتصدق عليه.

وبينما نرحب بهذه التطورات المشجعة في مكافحة هذا الخطر، لا ينبغي أن ننغمس في فرحة النصر، لأن هناك عقبات ما زالت في انتظارنا. وبسبب الطبيعة المتعددة الجوانب للأسباب الكامنة وراء الصراعات المسلحة، والتي يحفز كل منها على انتشار هذه الأسلحة، يصبح من الحتمي معالجة هذه المشكلة بطريقة شاملة ومتكاملة. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن إيماننا بالحاجة إلى الارتكاز على المبادرات الوطنية والإقليمية الحالية، وتطوير نهج دولي مشترك لمراقبة الانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة. كما أن الحاجة إلى التصدي للأسباب الجزرية الكامنة وراء الصراعات بشكل عام، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالفقر والتخلف، فضلا عن القضايا الاجتماعية - السياسية، تكتسي نفس القدر من الأهمية.

إن بلدي، نيجيريا، يعترف بما لهذا الموضوع من أهمية. وقد بادر إلى اتخاذ إجراءات على مختلف الصُعد لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فعلى الصعيد الوطني، استحدثت نيجيريا تدابير عملية لمعالجة المشكلة، بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي العام الماضي، أعلنت نيجيريا اعتبار اليوم الأول لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة، بأنه ''يوم تدمير الأسلحة الصغيرة''، وذلك وفقا للمقرر الذي توصلت إليه اللجنة التحضيرية لذلك المؤتمر.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، انضمت نيجيريا إلى البلدان الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، لإعلان وقف اختياري، لفترة ثلاث سنوات، لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واقترن ذلك ببرنامج التنسيق والمساعدة في مجال الأمن والتنمية، وذلك لمعالجة المشاكل الأمنية والإنمائية المرتبطة بانتشار هذه الأسلحة في غرب أفريقيا. وقامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

بتجديد هذا الوقف الاختياري لفترة ثلاث سنوات أخرى، اعتبارا من ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١. ويود وفد بلادي أن يكرر الدعوة التي وجهناها إلى المجتمع الدولي بأن يدعم تنفيذ هذا الوقف الاختياري. كما نحث المناطق الأخرى أن تحذو حذو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغرض تدابير حظر مماثلة في مناطقها المعنية.

وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت نيجيريا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، البلدان الأفريقية الأخرى في اعتماد إعلان باماكو الوزاري الذي يتضمن موقف أفريقيا المشترك من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد إيماننا بالمبادئ المذكورة في الإعلان، بما في ذلك المبدأ الذي يُطالب المجتمع الدولي، وخاصة البلدان الموردة للأسلحة، بقصر التجارة في الأسلحة الصغيرة على الحكومات والتجار المسجلين المرخص لهم بممارسة هذه التجارة.

وكجزء من جهودنا في هذا المجال، شاركت نيجيريا، جنبا إلى جنب مع جنوب أفريقيا ومالي وكينيا والنرويج والنمسا وكندا وسويسرا وهولندا والمملكة المتحدة، في رعاية "المؤتمر الأفريقي المعني بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة: احتياجات وشراكات"، الذي انعقد في بريتوريا بجنوب أفريقيا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آذار/مارس من هذا العام. وهذا المؤتمر سلط الضوء على الحاجة إلى أن يولي مجلس الأمن هذه المشكلة اهتماما خاصا.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن الجهود التي تستهدف معالجة هذه المشكلة ينبغي أن تكون متعددة الأبعاد إذا أردنا لها النجاح. وعلى المجتمع الدولي أن يبدي إرادته الصادقة على تخليص العالم من هذه الأسلحة، بسن تشريعات دولية ملائمة لمراقبة عمليات نقل الأسلحة، على أن تتضمن آليات من شأنها تسهيل التعرف على هذه العمليات. ومن المهم أيضا أن تكفل هذه الآليات فرض الجزاءات المناسبة على المصنعين والموردين الذين ينتهكون القواعد التنظيمية العالمية ذات الصلة. وهذا يستدعي وجود تدابير لضمان الشفافية وبناء الثقة.

بل والأهم من ذلك هو الحاجة إلى أن نعمد، نحن أعضاء المجتمع الدولي، إلى وضع تدابير لمنع نشوب الصراع، ونسعى لإيجاد حلول تفاوضية للصراعات. وينبغي أن نركز اهتمامنا على تطوير هياكل وعمليات تعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد، فضلا عن الانتعاش الاقتصادي والنمو الاقتصادي، كوسيلة للقضاء على الصراعات وإحلال السلام الدائم. ومن هذا، يتضح أن مهمتنا في هذا المجال مهمة ضخمة تتطلب التزاما حقيقيا وعملا متضافرا من جانب المجتمع العالمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثلة الدانمرك. وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

السيد الرئيس، شكرا لكم على دعوتكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن. ففي الوقت

الراهن، يُقدر أن ما يزيد على ٥٠٠ مليون قطعة سلاح من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجري تداولها على نطاق العالم. وتكريس وانتشار هذه الأسلحة بلا ضابط، يترتب عليهما نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية وإنسانية مدمرة. وهي قضية تتطلب اتخاذ إجراء عاجل على الصعيد الدولي. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على أهمية معالجة المشكلة على جميع الصعد: الوطنية والإقليمية والدولية. والمناقشة التي نجريها اليوم في المجلس جاءت، إذن، في وقتها المناسب بل إنها في الواقع ضرورية.

إن الاتحاد الأوروبي يسعى بنشاط إلى التخفيف من المعاناة الإنسانية التي تسببها هذه الأسلحة، فأولا وقبل كل شيء، هناك حاجة إلى التصدي للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بصورة غير مشروعة. وقد اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور نشط في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

واشتركنا على نحو بناء في وضع برنامج عمل الأمم المتحدة. وكنا نأمل في برنامج أقوى. وكنا نفضل، بصفة خاصة، أن نرى التزامات أكثر صرامة فيما يتعلق بضوابط تصدير هذه الأسلحة وإدارة مخزوناتها، وتسجيلها وتعقبها، وكذلك عمليات السمسرة. وعلى كل، فإن واجبنا الآن هو أن نستشرف المستقبل. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بظهور شراكات جديدة بين الدول والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، على سبيل المتابعة لذلك المؤتمر.

والاتحاد الأوروبي يسعى بنشاط لتنفيذ برنامج العمل فورا وبسرعة. فالقضية هنا ليست مجرد قضية تتعلق بنزع السلاح. فالمشكلة متعددة الأبعاد، وينبغي معالجتها من هذه الزاوية. وما زلنا ملتزمين بعملية متابعة فعالة وطموحة ومتواصلة ستفضي، من خلال الاجتماعات التي ستُعقد كل سنتين، في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، إلى مؤتمر الاستعراض المزمع عقده في ٢٠٠٦. والاتحاد الأوروبي على أتم استعداد لتولي مسؤوليته في هذه العملية. وسيكون الاجتماع المقرر عقده في عام ٢٠٠٣، أول فرصة لتقييم التقدم المحرز. يجب أن يكون التقييم متسما بالدينامية ومتجها نحو العمل. وينبغي أن تتضمن النتائج اقتراحات لتعزيز التدابير الواردة في برنامج العمل وزيادة تطويرها. وينبغي زيادة متابعة التعهدات الملزمة قانونا بشأن وضع علامات تمييز على الأسلحة وتعقبها وكذلك على السمسرة فيها. ويجب متابعة ذلك في عام ٢٠٠٥. ولن نتمكن من إحراز نتائج جادة والتقدم في تحقيق أهدافنا الأولية في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٦ إلا بذلك.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالأمين العام على تقريره (S/2002/1053) عن الأسلحة الصغيرة. ونرحب بتوصياته. وهي توصيات ذات أساس راسخ وبناءة وتستحق التنفيذ. ونظل مقتنعين بأن مبادرات من الدول الأعضاء والجمعية العامة ومجلس الأمن وجميع الهيئات والأجهزة المعنية الأخرى يجب أن يدعم بعضها البعض الآخر.

وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أشكر مجلس الأمن على قراراته وإجراءاته حتى الآن فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. ويشجع الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن على مواصلة جهوده الحالية وعلى إضافة زخم للتنفيذ على المستوى التشغيلي. وكخطوة أولى، يود الاتحاد الأوروبي اقتراح أن يركز المجلس جهوده على عدد محدود من التوصيات. أولا، بغية ضمان آثار جادة، ينبغي للمجلس تشجيع الدول الأعضاء على إنفاذ جميع قراراته بشأن الجزاءات، بما في ذلك تلك التي تفرض حظر الأسلحة، وينبغي أن يطالب بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة لأعمال الحظر تلك. ثانيا، ينبغي أن يواصل المجلس تشديد ما يرد في ولايات عمليات حفظ السلام من أحكام بشأن نزع سلاح وتسريح وإعادة توطين المقاتلين السابقين وكذلك تدابير

تجميع وتدمير الأسلحة الفائضة. وأخيرا، ينبغي للمجلس تأسيس آليات رصد بموجب كل قرار ذي صلة اعتمده المجلس بغية زيادة ضمان التنفيذ. والاتحاد الأوروبي، بدوره، مستعد للإسهام ولمؤازرة جهود التوصل إلى عالم خالٍ من الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ومن انتشارها.

يمثل برنامج العمل المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة إطار العمل الكلي لسياسة الاتحاد الأوروبي العامة في ذلك المجال. ويفرض البرنامج مجموعة من المبادئ والتدابير التي سيتابعها الاتحاد الأوروبي في المحافل الدولية والإقليمية المعنية، ويتضمن أحكاما من أجل المساعدة الفنية والتقنية. والاتحاد الأوروبي يطور بدأب برنامج العمل المشترك على ضوء الخبرات المكتسبة. وحتى الآن، لاقينا نجاحا في نوعيات مختلفة من المشاريع، ولكن يمكننا إدخال تحسينات - وسنفعل ذلك. ولهذا، قرر الاتحاد الأوروبي في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢ توسيع مجال تطبيق البرنامج ليتضمن الذخيرة. ونتطلع إلى أية مبادرات بشأن تعزيز جهودنا المشتركة في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بأسلوب فعّال ودائم ونرحب بها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشكرك، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة العلنية لمجلس الأمن بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة وعلى إعطائك الفرصة لنا للتكلم في مثل هذا الوقت المبكر من بعد ظهر اليوم.

الهند على دراية خاصة بمدى تعقيد المشاكل المرتبطة بتكديس وانتشار ونقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروع وقدرتها على التسبب في الموت. وكما قلنا في الماضي، لا يكون الاتجار بالأسلحة الصغيرة مشروعا إلا إذا تم تصديرها واستيرادها من خلال قنوات رسمية وشرعية. وحتى الأسلحة التي تصدرها حكومة لا تنتهك أيا من قوانينها ذاتها تكون غير شرعية إذا ما تم إرسالها إلى أطراف لا ترتبط بدولة في بلد آخر أو تلتف على القوانين فيها أو تتحايل عليها.

وخلال العقد الماضي، كانت الأسلحة غير المشروعة هي الأسلحة المفضلة في عدد كبير جدا من الصراعات الرئيسية. وسنويا تودي الأسلحة الصغيرة بحياة عدد من الناس يتراوح بين ٣٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، نسبة كبيرة جدا منهم مدنيون - والعديد منهم نساء وأطفال. وفي الهند، نحن على دراية خاصة بمدى قدرة مثل هذه الأسلحة على الفتك. فخلال العقدين الماضيين، راح أكثر من ٣٥ ٠٠٠ شخص من الأبرياء ضحية أعمال النهب والسلب التي قام بها الإرهابيون، مستخدمين أسلحة غير مشروعة والاستيلاء على الأسلحة الصغيرة والمفرقعات من جانب حكومة الهند يوضح لنا بجلاء أن كمية الأسلحة وتعقيدها يتطلبان اهتمام جميع المجتمعات الملتزمة بالقانون.

وورد في تقرير الأمين العام عن الاتجار غير الشرعي بالأسلحة الصغيرة والخفيفة (A/57/160) لمحة عامة عن الأنشطة التي تتم تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٤ تاء الذي اتخذته الجمعية بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وذلك التقرير، الذي يغطي الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، يتضمن الإجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج العمل الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بجميع جوانبه، المنعقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١.

وتتشرف الهند بتأدية دور قيادي بوصفها رئيسة مجموعة الخبراء الحكوميين التي أسسها الأمين العام للنظر في

جدوى تطوير أداة دولية لتمكين الدول من تمييز وتقصي الأسلحة الصغيرة والخفيفة في الوقت المناسب وبأسلوب يعول عليه. وقد عقدت مجموعة الخبراء الحكوميين أول دورة من دوراتها الثلاث المأذون لها بها واستطاعت التعرف على عدد من عناصر التفاهم المشترك التي ستواصل العمل على أساس منها في الدورتين القادمتين. وسترفع المجموعة ما توصلت إليه من نتائج إلى الأمين العام أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

وترحب الهند بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2002/1053 والذي يعكس المبادرات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا. ونحن مرتاحون لسمع بيان وكيل الأمين العام جاينتا دانبالا. ويحدد تقرير الأمين العام مجالات تتطلب إجراءات إضافية من جانب المجلس للتصدي للمشكلة العالمية للأسلحة الصغيرة والخفيفة. ويركز التقرير على الدور الرئيسي للمجلس في منع الانتشار الطاغي لهذه الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. وقدم الأمين العام في تقريره عددا من التوصيات القائمة على اقتراحات قدمتها الدول الأعضاء. ولقد وجدنا العديد منها مفيدا جدا. والبعض منها مقدم إلى المجلس. ونحن على ثقة بأن المجلس سيتخذ إجراءات إضافية ملائمة فيما يتعلق بالتوصيات التي تقع مباشرة في حدود سلطاته. ونأمل أيضا أن يستعرض المجلس سبل تعزيز تعاونه مع الجمعية العامة فيما يتعلق بتلك القضايا.

ونذكر أيضا مبادرات أخرى تم إطلاقها، تتضمن المبادرة المشتركة من فرنسا وسويسرا لتحديد ترتيب سياسي بشأن التعاون فيما يتعلق بالقدرة على تقصي الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وكذلك التقديم الطوعي للمعلومات من جانب الدول بشأن تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه. وتدعم الهند تماما الخطوة الأولى من تطوير نظام تقصٍ شامل وتعزيز التعاون فيما بين الدول لبلوغ ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، نرى الحاجة إلى تقوية فعالية نظام منظمة الشرطة الجنائية الدولية لتقصي الأسلحة والمفرقعات. وبالمثل نقدر الدور الذي تؤديه الدائرة الاستشارية المعنية بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في توضيح كيف أدت الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة بالفعل إلى إطالة أمد الصراعات ومنعت بالفعل إرساء أسس السلام من جديد في العديد من مناطق الصراعات في أنحاء مختلفة من العالم.

ومن الضروري أن تحظى مبادرة جماعية وتعاونية من المجتمع الدولي ليس بمشاركة الحكومات فحسب، بل أيضا بمشاركة المنظمات غير الحكومية ووكالات وعناصر المجتمع المدني بأسره، بغية توفير أفضل أكثر أطر العمل فعالية لمكافحة آفة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وقد أشاد الأمين العام لا بتكامل الشراكات الحالية فيما بين الدول والمجتمع المدني فحسب، ولكن أيضا بظهور شراكات جديدة.

ومجال حلقات الربط بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وموارد أخرى والاتجار بالمخدرات مجال مهم. وعبر العقد الماضي، فرض المجلس حالات حظر لقطع خطوط توريد الأسلحة إلى أطراف ليست دولا.

وحيثما وجد تحايل على هذه النظم، أذن المجلس بإجراء تحريات كشفت عن شبكات إجرامية أنشئت عبر القارات وتستخدم في بيع الماس وتوريد الأسلحة فضلا عن تصدير المخدرات تحقيقا لمصالح إرهابية. وإننا نحث المجلس على مواصلة اتخاذ المبادرات لرصد المجالات ذات الصلة فيما يتعلق بتدابير الحظر ومعالجة المشكلة من جميع جوانبها. والتعاون وتبادل الدول الأعضاء فيما بينها وبين أجهزة مجلس الأمن المختلفة، للمعلومات بشأن تجار الأسلحة الذين ينتهكون تدابير الحظر التي ينشئها المجلس سيكون خطوة على طريق بناء نهج منسق. وهذا يتطلب أيضا اهتمام المجلس والجمعية العامة والهيئات الأخرى ذات الصلة في الأمم

المتحدة. وعلى المجتمع الدولي، من جانبه، أن يدعم بسخاء البرامج الاقتصادية لإعادة التأهيل للتشجيع على تسليم الأسلحة غير المشروعة.

وربما كانت نسبة ١ في المائة فقط من إمدادات الأسلحة الصغيرة يتم حيازتها بشكل غير مشروع، لكن هذا يمثل أكثر من ستة ملايين قطعة سلاح. وهذا الرقم يبعث على القلق، على ضوء وجودها في أيدي المجرمين والإرهابيين والمتمردين المسلحين والانفصاليين وغيرهم من الأطراف الفاعلة من غير الدول. وعلى حين أن ثلاثة أرباع التجارة العالمية في الأسلحة الصغيرة مشروعة، فإن التجارة غير المشروعة في الأسلحة والذخائر تستأثر بحوالي ١,٥ مليار دولار سنويا.

فضلا عن ذلك، وبعد أن أصبحت الأسلحة الصغيرة أيسر استخداما، وأخف وزنا وأشد فتكا من ذي قبل، كما أن مستخدميها لا يحتاجون لتدريب كبير على استخدامها في الإضرار بمجتمعاتهم واقتصاداتهم. ولا بد للحكومات التي ترغب في حماية مجتمعاتها من هذه المشكلة أن تتخذ الإجراءات الوطنية اللازمة لوضع معايير وشروط حازمة للحيازة الخاصة لمثل هذه الأسلحة ورصدها. وعلى كافة الدول المسؤولة أن تلتزم بعدم توريد مثل هذه الأسلحة لجهات فاعلة من غير الدول. وينبغي إخضاع المنتجين والمصدرين للرقابة المشددة. ولا بد من الإصرار الشديد على إبراز شهادات المستعمل النهائي المصادق عليها لضمان الرقابة الناجعة على تصدير ونقل مثل هذه الأسلحة. وعلى المجتمع الدولي، من جانبه، أن يضمن ألا يتم الاتجار بالأسلحة، مثلما الحال في سائر أنواع التجارة الدولية، إلا من خلال القنوات التي ترخص لها بذلك حكومات الدول المصدرة والدول المستوردة.

إن الذخائر والمتفجرات هي التي تقتل. والأسلحة هي مجرد وسيلة للإيصال. ويجب أن يؤخذ هذا في الاعتبار في أي عمل يقوم به المجتمع الدولي لمواجهة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة شاملة.

إننا نرحب بمبادرة مجلس الأمن بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونأمل أن يتخذ المجلس إجراءات ناجعة وعملية لدفع مساعي الأمم المتحدة قدما دعما لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المعقود في العام الماضي، والذي من شأنه أن يحد من توفر الأسلحة الصغيرة غير المشروعة ومن استعمالها في تأجيج الصراع والإرهاب وإدامتهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثلة جنوب أفريقيا. وأدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ندهلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئتكم بتولي رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. فمن دواعي سرور وفدي بشكل خاص أن نرى ممثل بلد أفريقي صديق، الكاميرون، يترأس النقاش بشأن هذا الموضوع الهام المدرج في جدول أعمال مجلس الأمن في جلسته اليوم.

كما تود جنوب أفريقيا أن تتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره عن الأسلحة الصغيرة، الوثيقة S/2002/1053، ونود أن نعرب عن تقديرنا لاستمرار مجلس الأمن في الاهتمام بهذا الموضوع.

يلاحظ وفدي بشيء من القلق أنه بعد نحو عام واحد من اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع

جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ما زلنا نواجه انتشارا وتكديسا مفرطا لهذه الأسلحة.

إن برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة، الذي اعتُمد في تموز/يوليه ٢٠٠١، يحدد الخطوات التي يتعين علينا نحن الدول الأعضاء اتخاذها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي بغية منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وباعتماد هذا البرنامج، أقررنا وألقينا الضوء على المشاكل المتصلة بهذه الأسلحة بوضعها على جدول الأعمال الدولي، لكن علينا الآن أن ننتقل من هذه المرحلة إلى عمل ملموس طويل الأجل. وجنوب أفريقيا ترى أن برنامج العمل لا يزال هو الإطار الوحيد المعترف به عالميا الذي لدينا الآن لتنفيذ الالتزامات التي تعهدنا نحن الدول الأعضاء بها في تموز/يوليه من العام الماضي.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها بشكل مفرط في شتى أنحاء العالم – لا سيما في أفريقيا، حيث لا تزال هذه الأسلحة هي الخيار الأثير في الصراعات داخل الدول– لم ينحسر. فالصراعات الداخلية في قارتنا ذات طابع عنيف بشكل خاص؛ ولهذه الصراعات آثار الكارثة على السكان المدنيين. فلا يقتصر الأمر على سقوط النساء والأطفال والمسنين ضحايا للعنف، بل إن أولئك الذين بوسعهم أن يفروا كثيرا ما يُضطرون إلى أن يفعلوا ذلك، وتكون النتيجة أنهم يصبحون مشردين داخليا ويتوقفون عن أي نشاط اقتصادي. ويترتب على ذلك أثر معاكس لا يُقدر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان وكثيرا ما يستغرق الأمر عشرات السنين للتغلب على هذا الأثر.

وفي أفريقيا، تشتمل شراكتنا الجديدة لتنمية أفريقيا على مبادرة للسلم والأمن ترسم الطريق نحو النهوض بقارتنا في ظروف طويلة الأجل مؤاتية للتنمية والأمن. وفي هذا الإطار، نضع نصب أعيننا، نحن الأفارقة، بناء قدرات قارتنا لإدارة هذه الصراعات من خلال تعزيز مؤسساتنا الإقليمية ودون الإقليمية القائمة لتمكينها من الاضطلاع بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها؛ وصنع السلام؛ وحفظ السلام؛ إنفاذ السلام؛ وتحقيق المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع؛ ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد أعرب رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي هذا العام عن قلقهم من أنه لا يوجد عامل آخر تسبب في تراجع التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في أفريقيا وتزايد معاناة السكان المدنيين أقوى من آفة الصراعات داخل الدول وفيما بينها. وفي هذا الصدد، فقد اعتمدوا بروتوكولا للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، أنشئ بموجبه مجلس للسلام والأمن في إطار الاتحاد كهيئة دائمة لصنع القرار لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. وسيعمل مجلس السلام والأمن بوصفه جهازا جماعيا للإنذار المبكر لتيسير الاستجابة السريعة والفعالة لحالات الأزمة في أفريقيا.

لقد شجعتنا التطورات التي حدثت في أنغولا هذا العام، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا. مع ذلك، فإننا نواجه تحديات هائلة. وقد أشرت من فوري إلى نهج شامل لمبادرات السلام بعد انتهاء الصراع، كما ورد في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وتحقيقا لذلك، فإن الدبلوماسية والجهود الملموسة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا النهج. ومن المفارقات أن تجربتنا في الجنوب الأفريقي قد بينت لنا أن عمليات النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة تشكل خطرا أكبر على البلدان المجاورة إذا كان البلد خارجا من حرب أهلية أكثر مما لو كان هذا البلد في حالة حرب

أهلية فعلية. وبالتالي، فإن جنوب أفريقيا تؤيد تماما توصيات الأمين العام فيما يتعلق بمبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحاجة إلى إدراج التدابير المتعلقة بذلك في نصوص اتفاقات السلام المتفاوض عليها.

وترى جنوب أفريقيا أن الحاجة إلى التركيز على تدابير التنفيذ الوطنية لا يعادلها في الأهمية أي صعيد من جميع الأصعدة التي ينبغي تنفيذ برنامج العمل فيها. فبدون بذل جهد متضافر لتنفيذ النظم الرامية إلى الحد من عمليات نقل الأسلحة المشروعة والإسهام بالتالي في منع عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة والقضاء عليها، سواء لعدم وجود هذه النظم أو لعدم فاعلية أدائها، ستكون محاولاتنا الجماعية للقيام بذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي عديمة الجدوى.

وفي هذا السياق، يعرب وفدي عن ترحيبه بتوصية الأمين العام بأن تنشئ الدول التدابير التشريعية والإدارية الضرورية، بما فيها استخدام شهادات المستعملين النهائيين الموثقة، لكفالة المراقبة الفعالة لعمليات نقل الأسلحة. وقد اعتمدت جنوب أفريقيا سياسة صارمة إزاء هذه المسألة، وأقرت جمعيتنا الوطنية الإطار التشريعي لهذه السياسة، ويتمثل في مشروع القانون الوطني لمراقبة الأسلحة التقليدية، واقتربت من المراحل النهائية لاعتماده.

كما يؤيد وفدي توصية الأمين العام ببذل الجهود لإعداد صك دولي لاقتفاء أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق، تتابع جنوب أفريقيا بذل هذه الجهود من خلال مشاركتها في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٤ تاء، المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه"، لدراسة جدوى إعداد صك دولي من هذا القبيل. ونرجو أن يخرج فريق الخبراء المذكور بتوصيات ملموسة في هذا الشأن في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

ونرى من المشجع أيضا توصية الأمين العام بتعزيز التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة. ومع تسليمنا كذلك بأن لكلا الجهازين في منظمتنا ولايته ودوره الخاص، فإننا نحذر من الشروع في مسارات منفصلة أو متوازية للعمل بشأن هذه المسألة يكون من شأنها ازدواج الأعمال التي قمنا بها من حيث برنامج العمل.

وختاما، تعرب جنوب أفريقيا أيضا عن تأييدها لتوصيات الأمين العام بشأن قرارات الحظر على الأسلحة وما يرتبط بها من جزاءات مجلس الأمن. ولا ترى جنوب أفريقيا أنه يتعين التزام جميع الدول الأعضاء بأن تحترم هذه الجزاءات وتتقيد بها فحسب، بل ترى أن تنفيذها الكامل سيحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ويدعو البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دولها الأعضاء إلى سن التشريعات الضرورية واتخاذ التدابير الأخرى للمعاقبة على انتهاك عمليات الحظر المفروضة من مجلس الأمن، كما يتضمن مشروع تشريعنا المحلي الذي أشرت إليه من فوري حكما من هذا القبيل.

وفي الختام، ترى جنوب أفريقيا أن مجلس الأمن يؤدي وسيظل يؤدي دورا لا غنى عنه في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه وفي تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. ونثق بالتالي في أن المجلس سيبقي هذه المسألة قيد نظره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ثايب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد إندونيسيا أعرب عن تقديري لكم على تنظيم هذه الجلسة بشأن مسألة تعد جوهرية بالنسبة لنا. كما أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره السلس، ولوكيل الأمين العام على تقديمه إياه. وقد سلط هذا التقرير الأضواء على الدور الذي يؤديه مجلس الأمن في مكافحة الخطر العالمي الذي يشكله الانتشار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وهو ما يراعيه المجلس لدى نظره في الأنشطة المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام.

ويتضمن التقرير أيضاً توصيات عدّة تبرر التمعن في دراستها. ويود وفدي أيضاً أن ينوه بالتوصية الخاصة بالنظر في طرائق تحسين التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وخاصة في سياق برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في تموز/يوليه ٢٠٠١.

ونحن نركز أنظارنا اليوم على مسألة الأسلحة الصغيرة في مجلس الأمن لأن الشيء الوحيد الذي لم يزل صغيرا في هذه الأسلحة ربما يكون حجمها المادي. إلا أن هذه الأسلحة ما زالت لها مكانة كبيرة، فهي تجارة كبيرة تدر أرباحا كبيرة. ومن ثم فإنها ما زالت تمثل مشكلة كبرى. ولا تزال الأسلحة الصغيرة تحدث مآس مروعة للأسر وتشكل سببا هائلا للشقاء الإنساني في كل أنحاء العالم، ولا سيما في العالم النامي، وخاصة في المناطق التي تعاني من الصراعات المسلحة. بل إن المنطق يعجز عن تعليل ما تحدثه من الوفيات والإصابات والتشرد القسري وفقدان الديار والممتلكات والوظائف.

وثمة مجالات اهتمام جديدة أخرى جديرة باهتمام وثيق من جانب المجتمع الدولي. فكثير من المنظمات الإنسانية تعيد النظر اليوم في مبادئها المقدسة المتعلقة بالحياد وعدم الانحياز، وذلك لأن انتشار الأسلحة الصغيرة يعرض للخطر أنشطتها وموظفيها. وقد أخذ الواقع الإنساني للأسلحة الصغيرة يتصاعد في حجمه وشدته، الأمر الذي يعزى أساساً لاندلاع صراعات جديدة ييسرها التداول المستمر لهذه الأسلحة واستخدامها. ويصعب تقنين هذه الآثار من الوجهة الكمية سواء لقلة مرافق جمع البيانات أو عدم وجودها، أو لعدم كفاية الاهتمام الدولي بها.

هذه صورة قاتمة من كل جوانبها. فهي تتألف من مزيج من المشاكل الإنسانية والأمنية والاقتصادية التي تتطلب أقصى قدر من التعاون الدولي. ومن المطمئن أن أساس هذه الاستجابة موجود بالفعل. فقد اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة الذي أشير إليه آنفا في تموز/يوليه ٢٠٠١ برنامج عمل ينفذ على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي.

وتؤكد إندونيسيا اليوم مجددا دعمها لهذا البرنامج والتزامها به كخطوة أولى في إطار مخطط شامل للتصدي لهذه المشكلة بشكل قاطع. ونرى في هذه المرحلة أن تركز المنظمة على تنفيذ الأهداف الواردة في البرنامج قبل اتخاذ أي تدابير جديدة أو إضافية يتفق عليها. علاوة على ذلك فإن مسألة الأسلحة الصغيرة مسألة ليس الاعتراف فيها بإمكانية العمل المتعدد الأطراف واجبا فحسب، بل هو من البديهيات.

وقد عقدت حكومة إندونيسيا عقب هذا المؤتمر حلقة عمل لرسم استجابتها الوطنية في بوغور في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وتمثل الهدف الرئيسي من هذه الحلقة في عرض برنامج العمل واستيعابه من قِبل أصحاب المصلحة

المشاركين، بما في ذلك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وكان أحد أهداف حلقة العمل أيضاً تحديد التدابير القانونية والإدارية والمؤسسية والوقائية الملموسة التي يمكن أن تضطلع بها إندونيسيا في تنفيذ البرنامج.

ونتيجة لذلك، فهناك الآن توافق وطني في الآراء على أن يتم تنفيذه بطريقة تدريجية مع أخذ القدرة الوطنية بعين الاعتبار.

وسيتوقف الأمر في نهاية المطاف على تعزيز بناء القدرات الوطنية من خلال التعاون الدولي الذي يصبح أساسياً عندما تكون الموارد الوطنية محدودة. علاوة على ذلك، تم مؤخراً اقتراح إنشاء مركز وطني لتنسيق تنفيذ برنامج العمل. كما أن هناك حاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات وطنية لجمع المعلومات الخاصة بإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسجيلها وتداولها ومسح مواقعها ودورة انتقالها. والتعاون الإقليمي والثنائي، خاصة مع الدول المجاورة، أمر ضروري في هذا الصدد.

وعلى الصعيد العالمي، تدرك إندونيسيا ضرورة قيام الدول ومنظمة الجمارك العالمية بتعزيز التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بغية تحديد هوية الجماعات والأفراد المنخرطين في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وما يكتسب أهمية مماثلة هو تعزيز هذا التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الإقليمية والوطنية وكذلك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في مكافحة هذا الخطر. كما أن وفدي يدرك قيمة برامج التعليم والتوعية الجماهيرية حول المشاكل التي يتسبب فيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من خلال تشجيع الحوار بين الفئات ذات الصلة بهذا الاتجار من أجل بناء ثقافة السلام .

هذه ضرورات تحرص عليها إندونيسيا بشدة ونعتزم العمل على تحقيقها مع الدول الأخرى والأمم المتحدة بحيث نضمن التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة وتداعياتها الإنسانية غير الضرورية في أسرع ما يمكن. ويجب أن نتذكر أن لهذه القضية أهمية كبيرة لدرجة أنها تشكل جزءا لا يتجزأ من إعلان الألفية، الذي دعا إلى قيام المجتمع الدولي بعمل جماعي في هذا الصدد.

قبل أن اختتم كلمتي يود وفدي أن يبلغ الأعضاء، كما ذكر ممثل اليابان من قبل، بأن إندونيسيا، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، سوف تستضيف ندوة إقليمية للنظر في تنفيذ برنامج العمل، تعقبها حلقة دراسية بشأن الشفافية في التسلح، في شباط/فبراير ٢٠٠٣ .

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يسر وفدي أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. كما نُرحب بهذه الفرصة لمناقشة بند الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشكر الأمين العام على تقريره عن هذا البند.

إن وجود أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة بكميات أكبر مما يلزم للدفاع والأمن في العديد من أنحاء العالم، خاصة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، المقترن عادة بزعزعة الاستقرار، هو مشكلة قديمة ذات طابع معقد. ولكي نحل هذه المشكلة لا بد أن يكون لدينا نهج متكامل ومتناسب، يقوم على أساس الأمن والتنمية.

ولحسن الحظ توجد الآن مقترحات وعمليات قيمة على مختلف الأصعدة، ولكن ما نحتاجه الآن هو التعاون على جميع الأصعدة. وسيكون هذا عنصرا رئيسيا في جهود مكافحة الاتجار غير المشروع، وأيضا في منع وكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن برنامج العمل لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعتمد في تموز/يوليه الماضي، قد بلور إرادة المجتمع الدولي السياسية لمعالجة هذا البند. كما أنه وضع الأساس للتعامل مع الأبعاد الإنسانية والاقتصادية للمشكلة التي تتسبب فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبذلك تعهدت الدول الأعضاء بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة في التنفيذ الفعلي لعمليات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن في إطار الميثاق .

وفي الوقت ذاته، تم حث المجلس على أن ينظر في إمكانية إدراج أحكام في ولايات وميزانيات عمليات حفظ السلام تتصل بترع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، على أساس كل حالة على حدة وحسبما تقتضي الضرورة.

ونحن نرحب بالخطوات المبتكرة التي اتخذها مجلس الأمن لتعزيز الامتثال لحظر الأسلحة – كآليات الرصد وفرق الخبراء على سبيل المثال.

وبالانتقال إلى الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، أود أن أعرض الملاحظات التالية: إننا نؤيد فكرة وضع مشروع لصك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وقت ملائم وبطريقة مسؤولة، ونعتقد بأن من المناسب أن تستخدم الدول، كما تقتضي الضرورة، نظام منظمة الشرطة الجنائية الدولية لتعقب الأسلحة والمتفجرات وتقديم الدعم الفني والمالي له.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أطلب المزيد من التفاصيل بشأن الخدمة الاستشارية الخاصة بالأسلحة الصغيرة التي تنظر الأمانة العامة في إنشائها باستخدام موارد خارجة عن الميزانية. ويهمنا أن نعرف ماهية هذه الخدمة الاستشارية بالتحديد.

من المؤكد أننا نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن والجمعية العامة أن يبحثا سبل تحسين التفاعل بشأن الأمور المتعلقة بالأسلحة الصغيرة للتشجيع على إعداد استراتيجيات طويلة الأجل في إطار منع نشوب الصراع وبناء السلام، وأيضا في إطار برنامج العمل.

ونرى أن التوصية الخامسة توصية أساسية من حيث أنها تدعو الدول الأعضاء إلى تطبيق جميع قرارات مجلس الأمن المعنية بالجزاءات. كما نرحب بطلب قيام بعض لجان الجزاءات بإعداد تقارير منتظمة تقدمها إلى الدول الأعضاء عن التدابير المعتمدة لتنفيذ القرارات.

ونتفق على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل جهوده لتحديد الروابط القائمة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ضمن أمور أخرى، والاتجار بالمخدرات والصراع المسلح. كما نرى أن باستطاعة المجلس أن يعد استراتيجيات مبتكرة للتصدي لهذه الظاهرة، ونعتقد بأن من الملائم أن يساعد المجلس في رصد صناعة هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها. ونود أن نسترعي الانتباه إلى العمل الذي اضطلعت به في هذا الصدد فرق الخبراء المعنية بأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون.

ومن رأينا أنه ينبغي استكمال التوصيات الخاصة بترع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بتدابير لمنع الصراعات وأيضا بتدابير لمنع عودة نشوبها. هذا لأن الأسلحة هي قبل كل شيء مجرد أدوات تسبب تفاقم الصراع. ونعيد التأكيد على استحسان استخدام شهادات التوثيق للمستخدم النهائي. وهذا التزام سبق للدول الأعضاء

أن تعهدت بتنفيذه برنامج العمل. وسيكون استخدام هذه الشهادات أحد تدابير العمل على الصعيد الوطني.

إن التنفيذ السريع والصارم لعمليات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن، واعتماد تدابير قسرية ضد الدول الأعضاء التي تخرق عمليات الحظر هذه، سيكونان إسهاما كبيرا في مكافحة آفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والأرجنتين تؤيد تأييدا قويا الشفافية في التسلح باعتبارها طريقة لتعزيز الاستقرار وتخفيف التوترات. ونحن نرى أن مفهوم الشفافية ينطبق أيضا على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونتفق تماما مع الذين يعتقدون أن المسؤولية الأولى تقع على الدول نفسها في معالجة المشاكل الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذا نرى أن ينصب التركيز على بُعد المسؤولية والتعاون بين الدول الأعضاء وشتى الهيئات في منظومة الأمم المتحدة في سياق ميادينها المختلفة لتعزيز أي عمل يرمي إلى السيطرة على الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة والقضاء عليه على المستوى العالمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

والمتكلم التالي في قائمتي هو ممثل كندا. وأنا أدعوه لاتخاذ مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وستدال (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بتقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة وبالإجراء الذي يوصي به لوقف انتشارها ونقدر بوجه خاص إقراره بأن أمن البشر وهو سلامة الناس ومجتمعاتهم هو الهدف المحوري للسياسات والإجراءات المتصلة بالأسلحة الصغيرة، وهو النقطة الأساسية في السيطرة على التدفقات غير المشروعة من تلك الأسلحة ووقف الاتجار غير المشروع بها وتدمير الزائد منها. وهذا هو السبب الذي يجعل هذه الإجراءات فعالة ولا بد من احترام الحظر على الأسلحة وفرضه بالفعل.

ويسعدنا أن عدة من التوصيات التي قدمناها في مناقشة مجلس الأمن لموضوع الأسلحة الصغيرة في العام الماضي قد أدرجت ضمن التوصيات الواردة في التقرير. كذلك طالبنا باعتمادات مالية لنزع السلاح والتسريح والإدماج، في ولايات مجلس الأمن لحفظ السلام وحماية الأطفال في اتفاقات السلام. وشددنا أيضا على أن مراقبة الموارد الطبيعية كالنفط والماس، يمكن أن تؤجج العنف الفتاك كذلك نشيد بنظام الإنتربول لتتبع الاتجار بالأسلحة والمتفجرات، وهو الذي ساعد الشرطة الملكية الكندية المحمولة في إعداده. ونعتقد أن صوتنا في كل تلك الميادين كان مسموعا.

(تكلم بالانكليزية)

وأصبحت الأولوية الآن، وبعد عام من مؤتمر الأمم المتحدة، هي تنفيذ برنامج العمل. ونرجو أن يكون للاجتماعين اللذين يعقدان كل سنتين في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ والمؤتمر الكامل الذي يليهما في عامي ٢٠٠٦ تأثير فعلي على مستوى العالم ضد انتشار الأسلحة الصغيرة. ونرى أن هذا يقتضي اقتناعا وعملا على الصعيد الدولي يرقى إلى مستوى مشاكل كل التجارة في الأسلحة الصغيرة ولا يقتصر على الأبعاد غير المشروعة فيها.

وقد أحرز على مدى العام المنصرم تقدم مفرح، وخاصة في وضع التشريعات وفي تعزيز التكنولوجيا في مجال وضع العلامات وتتبعها، وفي إحكام القبضة على السمسرة الضارة، وفي جمع الأسلحة وتدميرها. ونرجو أن ينفخ اجتماع العام المقبل الروح في ذلك الزخم عن طريق تعزيز التعاون المنتج بين الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

وقد نشطت كندا من جانبها. إذ قمنا مع بلدان مضيفة وشركاء آخرين برعاية حلقات دراسية وشجعنا منظمات غير حكومية في سان خوسية وبريتوريا ومانيلا وعدة بلدان في وسط آسيا. وفي رئاستنا لمجموعة الثمانية شجعنا على إصلاح القطاعات الأمنية المحلية والوطنية والإقليمية في خطة عمل مجموعة الثمانية من أجل أفريقيا. ووافقنا على مبادرة السلام والأمن المشتركة بين كندا وغرب أفريقيا لإضفاء الطابع المهني على المؤسسات المسؤولة عن حماية السلامة العامة. وأيدنا المشاريع الأمنية المتعلقة بالسلاح والبشر في جنوب وجنوب شرق آسيا وساعدنا في دراسة الأثر الاجتماعي الاقتصادي لتوافر الأسلحة الصغيرة واستخدامها في الدول الجزرية في المحيط الهادئ والصلات بين الاستثمار الأجنبي المباشر وما يتصل بالأسلحة الصغيرة من جرائم وعنف.

ومن خلال سلسلة العض والرصاصة، أيدنا جلسات الإحاطة العامة بشأن الحظر على الأسلحة. ونشعر بالاعتزاز أيضا بدعمنا الأعمال المتميزة فعلا في الاستطلاع عن الأسلحة الصغيرة ومقره جنيف، وفي توفير بيانات الأساس العالمية لصياغة السياسات وقياس النتائج وتأكيد الأثر البشري الكاسح الناجم عن انتشار الأسلحة الصغيرة.

ويسرنا أن نستشهد بالنجاح الهام المبكر في تنفيذ برنامج العمل، وعلينا في الوقت نفسه ألا ننسى أن مؤتمر الأمم المتحدة لم يتمكن من التصدي لعدة أبعاد أساسية في المشاكل التي نواجهها، بما في ذلك تنظيم حيازة المدنيين لهذه الأسلحة ونقلها إلى النشطاء من غير الدول. ومن ثم نرى أن السياسات والإجراءات لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة ينبغي أن تقوم على برنامج العمل ولا تقتصر عليه.

ونحن نرحب في هذا السياق ترحيبا خاصا بالعناصر الواردة في تقرير الأمين العام والتي تنشط المناقشة وتبرز جدول أعمال المؤتمر. فالعديد منها يستحق دعمنا القوي: وضع صك دولي يمكّن الدول من تحديد وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة؛ والتدابير التشريعية والإدارية وغيرها مما يكفل الرقابة الفعالة على تصدير ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي مسؤولية دقيقة على كل الدول؛ والرقابة الفعلية على الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على الأسلحة وإنفاذ الحظر، بما في ذلك التدابير القسرية التي تطبق بناء على حاجة النظم والأفراد، وتعزيز الشفافية للتعاملات في الأسلحة وهذه تكون بصفة خاصة في وقتها تماما، نظرا للذكرى السنوية العاشرة في هذا الشهر لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية؛ والتسليم بالصلة بين انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، وانتهاكات حقوق الإنسان، فهذه الصلة ضرورية لأي فهم شامل لتأثير الأسلحة الصغيرة على أمن البشر.

وترى كندا أن تقرير الأمين العام يعزز تفهمنا وتوقعاتنا للعمل الفاعل ضد الوباء الشديد المتمثل في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أن التقرير يثري مناقشتنا ويعمق التزامنا لسنوات قادمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل سويسرا. فأدعوه إلى اتخاذ مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستايهيلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمثل تهديدا لأمن البشر في مناطق معينة في العالم. وسويسرا تعرب عن ارتياحها لنجاح مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وسيتيح الاجتماع الذي يعقد كل سنتين، في عام ٢٠٠٣ أول فرصة لبحث التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة.

وعلى مدى الشهور القليلة الماضية، ركزت سويسرا الجهود التي تبذلها دوليا على أربعة جوانب من مشكلة الأسلحة الصغيرة، وهي: وسم الأسلحة وتتبعها، ودعم المراكز ذات الولاية، وتشجيع الأخذ بنُهج مبتكرة، مثل كيفية التعامل مع الجهات الفاعلة التي ليست بدولة، وعلى وجه الخصوص تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي الفئة الأخيرة هذه، أود أن أذكر الدعم الذي قدمته سويسرا للمؤتمر الذي عقد مؤخراً في بريتوريا المعني بتنفيذ برنامج العمل في أفريقيا وتمويل الندوات التي عقدت في أمريكا اللاتينية. وترحب سويسرا بتقرير الأمين العام المعني بالأسلحة الصغيرة (S/2002/1053) وبالتوصيات الواردة فيه، وهو التقريرالذي صدر في ٢٠ أيلول/ سبتمبر، وعرضه وكيل الأمين العام السيد دانابالا، وتلاحظ مع الارتياح أن الجهود التي بذلتها سويسرا حتى الآن تتسق مع الإجراءات التي يصفها التقرير.

ونحن نرى أن لبعض التوصيات الواردة في التقرير أهمية خاصة. ففي التوصية الأولى، يعرب الأمين العام عن رغبته في أن تقدم الدول الأعضاء الدعم للجهود الرامية إلى وضع صك دولي يمكِّن الدول من اكتشاف وتعقب الأسلحة لصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة تتسم بحسن التوقيت والمصداقية. وتندرج المبادرة الفرنسية السويسرية، التي ذكرها سابقاً وفد فرنسا، في هذه الفئة. وفي ذلك السياق، أود أيضاً أن أُذكِّر بعمل فريق الخبراء الحكومي المعني بتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التابع للأمم المتحدة. وتتوقع سويسرا أن تقدم إسهاماً مفيداً في وضع صك دولي ملزم في هذا الميدان.

وبالنسبة لسويسرا، تمثل مسألة الأسلحة الصغيرة جانباً هاماً من الاستراتيجيات المتكاملة لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام والتعاون الإنمائي. وأحد التحديات الكبيرة التي يواجهها تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة هو جعل موضوع الأسلحة الصغيرة موضوعاً يتقاطع مع المسائل السياسية الأخرى. وترحب سويسرا بإصرار الأمين العام على ضرورة الأخذ بنهج متكامل، لا سيما في التوصية ٤. وفي نفس السياق، تسعى التوصيتان ٧ و ٨ إلى توسيع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتشمل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلاً عن تدابير محددة تتعلق بجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة أو الفائضة وتدميرها. وقد اضطلعت سويسرا فعلا بأنشطة مكثفة في هذا المجال، أذكر منها، على سبيل المثال، تلك التي اضطلعنا بها في موزامبيق وسيراليون.

أخيراً، تشير التوصية ٥ إلى جانب من المشكلة تعتبره سويسرا ذا أولوية. إذ يشدد الأمين العام على دور المعلومات عن الأسلحة الصغيرة ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة بذل جهودها في هذا المجال. وما فتئت سويسرا، على مدى بضع سنوات، وإلى جانب دول أخرى، تقدم الدعم لمشروع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة في جنيف، الذي أدى، في وقت سابق من هذا العام وللمرة الثانية، إلى نشر كتاب سنوي نعتبره مفيداً جدا ألا وهو: Small Arms Survey 2002 – Counting the Human Cost (الدراسة الاستقصائية عن الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٢ – إحصاء التكلفة البشرية). وستواصل سويسرا في المستقبل تقديم دعمها لهذا العمل الضروري. ويسعدني أن أعلن أنه عقب ما تم في جوهانسبرغ، ستُعرض النسخة الفرنسية من الكتاب السنوي على الجمهور في نيويورك بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جامايكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أغتنم هذه الفرصة لأتقدم إليكم، يا سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وفي ضوء الشواغل العديدة في هذه الفترة، من الواضح أن لديكم مهمة صعبة، ولكن لديكم أيضاً ثقتنا ودعمنا في توجيه أعمال المجلس.

قبل ما يزيد قليلاً على عام، نظر المجلس في مسائل تتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عندما كانت جامايكا لا تزال عضواً في المجلس. وقد كان ذلك مبادرة هامة وتسليماً بأن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة يؤدي دوراً هاماً في استمرار وانتشار الصراعات التي لها عواقب اقتصادية واجتماعية وإنسانية مدمرة. وأدرك المجلس في تلك المناسبة صواباً الحاجة إلى بعض التوصيات العملية بشأن الطرق التي يمكن من خلالها التصدي للاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وهذه المقترحات معروضة الآن على المجلس، وأود أن أشيد بالأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة (S/2002/1053) ، وأن أشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها هذا الصباح بشأن هذه المسألة.

ولقد قمنا باستعراض تقرير الأمين العام والتوصيات الإثنتي عشرة الواردة فيه. وهي، بصورة عامة، مقترحات مفيدة وبناءة، وإن كان يمكن في بعض المجالات اتخاذ إجراءات أوسع. وتوجد حاجة واضحة إلى زيادة إظهار هذه المسائل ورفع مستوى الاهتمام بها في منظومة الأمم المتحدة. والفقرتان ٣ و ٤ من التقرير مفيدتان في إبراز دور الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الصراعات أثناء التسعينات، ولا سيما فيما يتعلق بالخسائر الكبيرة في أرواح المدنيين. وعندما نضيف أيضاً استعمالها في الأنشطة الإجرامية والإرهابية، فإن الأرقام مذهلة أكثر. ولذلك، كنا نود أن نرى التوصيات تذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه في النهوض بالعمل الدولي وزيادة التزامات الدول الأعضاء، لا سيما الدول التي تُصنّع هذه الأسلحة وتتجر بها. وهناك حاجة إلى مزيد من الرقابة على إنتاج ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واللوائح الداخلية التي تنظم إنتاج هذه الأسلحة ونقلها. وتساند جامايكا وضع اتفاق دولي في وقت مبكر من شأنه أن يحكم تلك الضوابط ويوفر آليات لتسجيل الأسلحة الصغيرة والتعرف عليها وتتبعها. وهذه العملية، التي هي الآن في أيدي فريق الخبراء، بحاجة إلى تسريع للوصول في وقت مبكر إلى مسودة اتفاق دولي لينظر فيه المجتمع الدولي ويعتمده.

ومن الواضح أنه يتعين متابعة التوصية التي تدعو إلى زيادة التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن طرق التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن شأن الأخذ بنهج متكامل أن يؤدي إلى تجنب ازدواجية الولايات وأن يكفل تحقيق قدر أكبر من الفعالية، خاصة في توفير وتشاطر المعلومات ووضع استراتيجيات منسقة فعالة.

وقد شددنا باستمرار على الصلات بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جانب، وتهريب المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية من جانب آخر. وهذه الصلات معروفة جيداً الآن. وفي حين أننا نسلم بالعمل الضخم الذي قامت به مختلف أفرقة الخبراء في هذه الميادين، توجد حاجة إلى قيام الدول الأعضاء بمزيد من الإجراءات لتشديد الضوابط على تصنيع ونقل الأسلحة. وقد أصبح ذلك ضرورياً في هذه الأوقات أكثر من أي وقت مضى نتيجة لتأثير العولمة، التي يسرت المعاملات غير المشروعة عبر الحدود وزادت الحاجة إلى وضع قواعد تنظيمية وتحسين عمليات الكشف عن هذه الأسلحة. ولا بد من وجود قدر أكبر من المساءلة ووسائل رقابة أكثر صرامة على المصادر وأماكن المنشأ. فضلاً عن ذلك، وبالنسبة لأكثر

البلدان تضرراً، توجد حاجة إلى تقديم مساعدة مادية وفنية لتطوير التدريب وآليات الرصد للسيطرة على نقل هذه الأسلحة عبر الحدود.

بالنسبة للتدابير العقابية، نؤيد اتخاذ مزيد من الإجراءات المتسقة على الصعيدين الدولي والوطني. وينبغي كشف ومعاقبة المشاركين في الاتجار غير المشروع بالأسلحة - الموردون والمشترون والسماسرة والممولون والميسِّرون. وتشير التوصية ١١ إلى استخدام التدابير القسرية. ونحن غير متأكدين من النطاق المتصوّر في إطار هذا الاقتراح، ولكن من المهم أن تطبق هذه الإجراءات على الجميع، لا على أساس انتقائي، حيثما وأينما ثبت وجود دور حكومي في الجُرم المرتكب.

وبالنسبة لدور إدارة شؤون نزع السلاح، يجري الاضطلاع بأعمال مهمة، بالتعاون مع سائر إدارات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، في تنفيذ برنامج العمل. ويؤدي العمل المنسق بشأن آلية الأسلحة الصغيرة دوراً مفيداً في تعزيز تنفيذ برنامج العمل، بالتعاون مع إدارات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، خاصة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وترى جامايكا أيضاً أن من شأن إنشاء دائرة استشارية معنية بالأسلحة الصغيرة أن يعزز التنسيق من خلال توفير المشورة وإعداد البرامج ذات الصلة. ولذلك، نحن نؤيد هذه المبادرة ونشجع على تقديم الموارد والمساعدة الضرورية اللازمة لهذه الدائرة.

ونظراً لأن الحروب والصراعات ستظل عنصر قلق في البيئة الدولية، فإن التحديات التي يواجهها الاستقرار الدولي والتأثيرات الإنسانية الضارة التي تسببها مشكلة الأسلحة الصغيرة يجب أن تظل تتصدر جدول أعمال المجتمع الدولي. وينبغي أن تستمر الجهود التي تبذل للقضاء على الاتجار غير المشروع على جميع الصعد، بغية ضمان السلم والاستقرار في العالم. ولمجلس الأمن دور هام يؤديه، ويمكن الاعتماد على جامايكا لتقديم دعمها للمجلس في اتخاذ إجراء حاسم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ناميبيا. أدعوه إلى شغل مقعده على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أتقدم إليكم، يا سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره عن الأسلحة الصغيرة وعلى توصياته القيِّمة الواردة في ذلك التقرير. وأعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على عرضه التقرير.

ومع أنه أحرز تقدم بطيء لا سيما منذ أن بدأ المجتمع الدولي يتصدى لمشكلة الأسلحة الصغيرة على نحو شامل، فإن توفر الأسلحة الصغيرة بيُسر في جميع أنحاء العالم لا يزال يحدث دماراً في جميع أنحاء العالم، لا سيما في أفريقيا. فهي تهدد السلام والأمن وهي مسؤولة عن وفيات وإصابات لا حصر لها. ويقدر أن الأسلحة الصغيرة تقتل الآن نصف مليون شخص كل سنة. ولها تأثير مدمر على كل فئات المجتمع، لا سيما الفئات الضعيفة، مثل الأطفال والنساء.

فضلاً عن ذلك، للأسلحة الصغيرة تأثير كبير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. فعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى مكافحة الفقر والأمراض، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا تزال تُنفق أموال طائلة على إنتاج وتكديس هذه الأسلحة.

وقد اتخذت الأمم المتحدة في العام الماضي، في المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة من جميع جوانبه، موقفاً قوياً في التصدي لهذه الآفة. واعتمد المؤتمر بتوافق الآراء برنامج عمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويمكن الآن رؤية النجاح الذي تحقق في تنفيذ برنامج العمل في التقارير الوطنية للدول الأعضاء وأنشطة التنفيذ التي اضطلعت بها. ولا يمثل برنامج العمل في الحقيقة غاية في حد ذاتها، ولكنه نقطة بداية لجهود شاملة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة هذه المشكلة.

إلا أننا شعرنا بالإحباط لأن المؤتمر أخفق في التوصل إلى اتفاق بشأن مسألتين رئيسيتين تتعلقان بمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهما، الرقابة الصارمة على الملكية الخاصة للأسلحة الصغيرة، وإمداد المجموعات التي ليست بحكومة بهذه الأسلحة. وهاتان المسألتان هامتان جداً للحد من الأسلحة الصغيرة إلى درجة تحتم على المجتمع الدولي أن يتصدى لهما في وقت ما في المستقبل. ويتطلع وفد بلدي إلى الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين والذي سيعقد في عام ٢٠٠٣، والمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠٠٦ لتقييم ما أُحرز من تقدم، والنظر في اتخاذ مزيد من التدابير الأكثر فعالية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبالنسبة لتنفيذ برنامج العمل، اتخذت بضع مبادرات في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مثل اعتماد بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بالأسلحة النارية والذخائر وغيرها من المواد ذات الصلة. وقد صدقت ناميبيا بالفعل على بروتوكول الجماعة، وعقدت هذا الأسبوع مؤتمراً وطنياً معنياً بتنفيذه. وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر هو إتاحة الفرصة أمام منظمات المجتمع المدني ومسؤولي الحكومة لمناقشة إعداد خطة عمل وطنية مستدامة طويلة الأجل لإدارة الأسلحة ونزع السلاح، تكون متسقة مع الالتزامات الدولية والإقليمية التي وافقت عليها ناميبيا.

وقد استضافت حكومة بلدي أيضاً حلقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالشفافية في مجال الأسلحة، المعقودة في ويندهوك في حزيران/يونيه من هذا العام. وعقدت حلقة العمل برعاية حكومات كندا وألمانيا واليابان وهولندا، وحضرها ممثلو حكومات من بلدان في منطقتنا دون الإقليمية. ونجحت حلقة العمل في إيجاد قدر أكبر من الوعي والمشاركة في آليات الشفافية في مجال الأسلحة.

وساعد مجلس الأمن، بنهوضه بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، على منع تدفق الأسلحة إلى مناطق الصراعات من خلال فرض حظر على توريد الأسلحة إلى هذه المناطق، ومن خلال تدابير أخرى. وقد تعززت تدابير المجلس بأفرقة الخبراء المستقلين وآليات الرصد. وفي منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية، تمخضت هذه الجهود عن نتائج إيجابية في مواجهة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا من خلال تقليص قدرته العسكرية.

وفضلاً عن وقف وصول الأسلحة إلى مناطق الصراع، من المهم أيضاً التخلص من الأسلحة الموجودة فعلاً في مناطق الصراع. وفي هذا الصدد، من الحيوي أن يدرج مجلس الأمن في ولاية عمليات حفظ السلام أحكاماً واضحة تتعلق بنزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلاً عن تدابير محددة تتعلق بجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والفائضة والتخلص منها. ولكي تكون هذه البرامج متسقة وناجحة، يتعين تعزيز تمويل هذه البرامج من خلال توسيع نطاق التدابير التي تُغطى من الميزانية المخصصة لعمليات حفظ السلام حتى لا تعتمد اعتماداً كلياً على التبرعات.

ويرحب وفد بلدي بجميع التوصيات والملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام. وفي حين أنه يجري بالفعل تنفيذ العديد منها إلى حد ما، من الواضح أنه ينبغي توسيعها وتعزيزها لكي يكون لها أكبر أثر ممكن.

في الختام، ما من بلد أو منطقة أو منظمة يمكن أن تحل بمفردها المشاكل التي تسببها الأسلحة الصغيرة. والواقع أن الجهود الجماعية مطلوبة، وأولئك الذين تنقصهم القدرة ينبغي أن توفر لهم الأدوات للقيام بذلك. ولذلك، فإننا نأمل أن تواصل الجمعية العامة ومجلس الأمن تناول مسألة الأسلحة الصغيرة، كل في إطار ولايته. وناميبيا لا تزال ملتزمة بالتنفيذ التام للتدابير الواردة في برنامج العمل الذي صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وكذلك بتلك التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن والرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ناميبيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني أنوي عقد مشاورات على مستوى السفراء في أعقاب هذه الجلسة.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل السنغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فول (السنغال) (تكلم بالفرنسية): البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ يحتوى على الملاحظة التالية فيما يتعلق بالمسألة الهامة محل النظر اليوم:

''ويلاحظ مجلس الأمن بقلق بالغ أن تكديس الأسلحة الصغيرة وما يسببه من زعزعة للاستقرار ساهما في تكثيف حدة الصراعات المسلحة وإطالة أمدها. ويلاحظ المجلس أيضا أن سهولة توافر الأسلحة الصغيرة يمكن أن يكون عاملا مساعدا في تقويض اتفاقات السلام وتعقيد الجهود المبذولة لبناء السلام، وإعاقة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويسلم، في هذا الصدد، بأن التحدي الذي تمثله الأسلحة الصغيرة متعدد الوجوه ويشمل أبعادا أمنية وإنسانية وإنمائية''. (S/PRST/1999/28، الفقرة الثانية).

يدرك المجلس، وقد ذكر ذلك فريق الخبراء الذي أُنشئ في ١٩٩٧، أن الأسلحة الخفيفة سميت خفيفة لأنها

''خفيفة ويمكن نقلها بواسطة فرد واحد أو أفراد قلائل، محمولة على دابة أو في سيارة''.

يقدر أن ٥٠٠ مليون قطعة سلاح صغير موزعة في شتى أنحاء العالم. والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، باعتبارها سهلة التناول ورخيصة وطويلة العمر، تغذي أنشطة الإجرام وتقوض التنمية الاجتماعية وتتسبب في كوارث إنسانية لا حصر لها. وقد لاحظ الأمين العام، أن الأسلحة الصغيرة كانت الأسلحة المفضلة في ٤٦ صراعا من مجموع الصراعات الكبرى البالغ عددها ٤٩ صراعا التي لطخت كوكبنا بالدماء في ١٩٩٠ - أي قبل ١٢ عاما، وبالتالي، قبل الإبادة الجماعية في رواندا. وفي تلك الفترة، كانت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسؤولة عن وفاة ٤ ملايين فرد، ٩٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. وهذا الرقم بالإضافة إلى ٥ ملايين فرد معوقين وعشرات الملايين من المشردين نتيجة لذلك.

والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع أنها ليست سببا مباشرا للصراع، فهي، مع هذا، العنصر الرئيسي في إطالة أمده وإدامته وتفاقمه. ولذلك فهي من بين العوامل الأولية المسؤولة عن التأخيرات والعقبات في حل الصراعات وفي تنفيذ الاتفاقات التي جرى التفاوض بشأنها بصعوبة.

وهـذه الأسـلحة في أفريقيـا مصيبـة حقيقيـة لأهـا تتمخض عن معاناة لا توصـف وإن كـانت مذهلـة ويمكـن إدراكـها. وهـي تقـوض جـهود التعمـير الوطـني في بلـدان عديدة، وتسـاعد كـل أنـواع التـهريب وتحـول الطاقـة عـن التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة المشـروعة. وهـذا، بوجـه خـاص، هـو الحـال في منطقـة غـرف أفريقيـا دون الإقليميـة حيث تُنقل هذه الأسلحة بشكل روتيني من صراع إلى آخر بواسـطة العصابـات الإجراميـة العاملـة مـع تواطـؤ تجـار أسلحة الموت الحقيقيين من خارج القارة، والتواطؤ المباشر أو غير المباشر من جانب أمراء الحرب الأشرار عديمي الإحساس الذين يعملون في الخفاء ويزرعون الخوف في كل مكان.

والجماعـة الاقتصاديـة لـدول غـرب أفريقيـا، الـتي يترأسـها بلـدي حاليـا، وقـد أدركـت خطـورة هـذا الوبـال الجديـد الـذي يسـهم في نشـر بـؤر التوتـر - وعلـى وجـه الخصوص في تغذية العديد من حركات التعصب القومي - وضعت الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه على قمة جدول أعمال سياستها العامة.

والالتزام القوي من جانب بلدان غرب أفريقيا أدى إلى إصـدار مؤتمـر قمـة الجماعـة، الـذي عقـد في أبوجـا في ١٩٩٨، وقفـا اختياريـا علـى اسـتيراد وتصديـر وتصنيـع الأسـلحة الصغـيرة والأسـلحة الخفيفـة في غـرب أفريقيـا. والوقف الاختياري، الـذي تبنته منظمـة الوحـدة الأفريقيـة في لومـي في تمـوز/يوليـه ٢٠٠٠، عـززه إنشـاء برنـامج تنسـيق ومساعدة في مجال الأمن والتنمية. وقد أنشئ البرنامج بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل خلق ثقافة السلام، والاستقرار والأمن المتشاطر ونشرها في جميع أنحاء منطقة دول الجماعة.

ومـن نافلـة القـول إن المبـادرات الـتي طرحـت في منطقتنا دون الإقليمية وفي وسط أفريقيا بمبـادرة الكامـيرون لوقـف انتشـار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجب أن تتكامل بأسلوب منسق متماسك شامل مع الحملة الدولية الواسعة النطاق لمضاعفة أثر هذه المبادرات لصالح رفاه الجنس البشري كله.

وكما يدرك المجلس، فإن الأمين العام، السيد كوفي عنان - الذي ساوى بين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمـار الشـامل، بسـبب المذابـح الـتي تحدثـها أدان التناقض الواقع لأنه:

”علـى خـلاف الحـال بالنسـبة للأسـلحة الكيميائيـة، والبيولوجيـة والنوويـة، لم يضـع المجتمـع الـدولي حتى الآن نظام عـدم انتشـار عالميا للأسـلحة الخفيفة“.

ومع ذلك، فإن الوفد السنغالي يسره أن ينوه بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في نيويورك في تموز يوليه ٢٠٠١. والمؤتمر أدى إلى اعتماد برنامج عمل هام عمل على تعزيز الموقف الأفريقي المشترك على أساس النهج والمبادرات الإقليمية مثل وقف باماكو الاختياري.

وإذ ترحـب السـنغال بـالدور المركـزي للأمـم المتحـدة في نجاح ذلك الاجتماع، وإذ تدعو مجلس الأمن إلى مواصلة النظر بشكل نشيط في المشكلة الشائكة المتعلقـة بالأسـلحة الخفيفة، فإنها تود أيضا أن تشير إلى أننا إذا كنا نريد حقا أن ننهي هذا الوبال المرعب، فسيكون على المجتمع الدولي أن يشجع ويدعم، بل وربما يطلب تنفيذ خمس خطوات على الأقـل، هـي خطـوات جذريـة ومفيـدة علـى حـد سـواء. وسأصفها الآن بإيجاز.

الخطـوة الأولى ينبغـي أن تكـون تعزيـز الصكـوك القانونيـة للرقابـة علـى انتشـار الأسـلحة الخفيفـة ومكافحـة الجريمة عبر الحدود؛ وتشديد النظم المتعلقة بنقل الأسلحة؛ ودعم تنفيذ مدونة السلوك التي اقترحها على الأمم المتحدة فريق الحائزين على جوائز نوبل للسلام.

ثانيا، ينبغي للعمليات التجارية ولأنشطة مقايضات الأسلحة أن تنفذ بشفافية، كما ينبغي نشر تقارير سنوية عن نقل الأسلحة، بما فيها الأسلحة الخفيفة.

ثالثا، ينبغي تعزيز برامج نزع سلاح قدامى المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وينبغي تدعيم القدرات الوطنية والإقليمية للإشـراف علـى برامـج نـزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج هذه.

رابعـا، ينبغـي تكثيـف وتعزيـز التعـاون بـين الـدول المنتجة المستهلكة، فينبغي للدول المنتجة أن تتخلى رسميا عن نقل الأسلحة الصغيرة إلى المستهلكين في البلدان أو المنـاطق التي تجري فيها عمليات نزع السلاح أو التي يوجد فيها وقف اختياري.

خامسـا، ينبغـي إنشـاء نظـام مـزدوج لتعقـب هـذه الأسلحة وتسجيلها.

وبالتالي، من الواضح أن أمامنا طريقا طويلا ووعرا ومتعرجا. ويجب أن يسفر المؤتمر الاستعراضي المزمع عقده لعام ٢٠٠٦ على الأكثر عن تقدم ملموس ومفيد إذا أردنا أن ننتصـر في النضـال المتحـد المريـر ضـد انتشـار الأسـلحة الصغـيرة في جميـع مظـاهرة وتفرعاتـه وشـبكاته الـتي تنمـو وتتزايد في القبضة الأخطبوطية لقوة التدمير المراوغـة هـذه، وهـذه المؤسسـة الآثمة المتعـددة الجنسيات للجريمة والإرهـاب الدولي.

ولما كـان استقرار الـدول ورفـاه الشـعوب في جميـع أنحـاء العـالم، وبخاصـة في أفريقيـا، بـل وبقـاء البشـرية نفسـه، يتعرض للخطر، فإن جلسة مجلس الأمن هـذه، تحت الرئاسة العظيمة للممثل الدائم لبلد التكافل، الكاميرون، ينبغـي أن تقـدم زخمـا إضافيـا إلى جـهودنا الرامية إلى تحقيـق أهدافنـا الهامة.

ولأسباب عديدة تعلمونهـا جيـدا، سـيدي، يرحـب وفـد السـنغال برئاسـتكم مجلـس الأمـن لشـهر تشـرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الحاسم، وهو شهر سيبقى مطبوعا في الوعي الجماعي لنا، نحن شعوب الأمم المتحدة. وبينما أتقدم لكم بكل تهانيّ وأخلص تمنياتي بالنجاح، أود أن أعرب عن اقتناعي التام بـأنكم سـتضطلعون بشـرف الواجـب المقـدس والمثمر والنبيل الذي أوكل لبلدكم العظيم في هذه اللحظة الشائكة والحساسة من تاريخ البشرية، اللحظة الـتي يلتقـي فيها ما كان في الماضي وما سيكون في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل السنغال على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلـم التـالي على قائمتي ممثـل كينيـا. وأدعـوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ليغابو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلـدي عظيـم السـرور أن يعرب لكـم، سـيدي، عـن تقديـره لعقدكم جلسة علنية لمجلس الأمن حول بند جدول الأعمال المعنون ”الأسلحة الصغيرة“. ويرحـب وفـد بلـدي بتقريـر الأمين العام عن هذا البند، الوثيقة S/2002/1053، ويؤيده تمام التأييد، وبخاصة توصياته بشأن كيفية تناول مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفـة غـير المشـروعة. والتقريـر الـذي قدمه ببراعة السيد دانابالا، وكيل الأمين العام، يشير إلى أن انتشـار الأسلحة الصغيرة والأسـلحة الخفيفـة غـير المشـروعة يشكل تهديدا عالميا للأمن البشري وحقوق الإنسان. ويؤكـد التقريـر أيضـا أن منـع انتشـار هـذه الأسـلحة الـذي تتعـذر مراقبته، ومكافحـة هـذا الانتشـار والقضـاء عليـه، كـل هـذا

يشكل إحدى المهام الرئيسية لمجلس الأمن عند اضطلاعه بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

لقد قطع العالم شوطا كبيرا بالانتقال من الفتور الواضح إلى الجهود المتعمدة والواعية المبذولة لمعالجة مشاكل الأسلحة الصغيرة على الصعيد العالمي. ويرمي هذا الجهد إلى التخفيف من العواقب الهائلة والبشعة التي لا تزال تحرم البشر من مزايا العيش دون تهديد أو خوف. ولهذا، فإن وفد بلدي مقتنع بأن تنوع الخبرة الذي ذكر في جلسة مجلس الأمن العلنية هذه سيثري نهجنا إزاء المشاكل الناجمة عن الأسلحة الصغيرة غير المشروعة.

ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠١، أصبحت كينيا، البلد الذي أصابه الخراب من آثار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، في مقدمة الصفوف في الحرب ضد انتشار الأسلحة غير المشروعة. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، لا شك في أن برنامج عمل الأمم المتحدة الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١ يتيح أساسا كافيا لمزيد من العمل على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية، رغم أن هناك اعترافا بأن المسؤولية الأساسية عن علاج المشكلة تقع على عاتق الدول نفسها.

وأود أن أشارك أعضاء مجلس الأمن تجربة منطقتنا دون الإقليمية بشأن هذه القضية. فكما يذكر الأعضاء، قامت البلدان العشرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي بالتوقيع على إعلان نيروبي في آذار/مارس ٢٠٠٠ وكلفت حكومة كينيا بتنسيق الأنشطة الإقليمية لمكافحة تداول الأسلحة الصغيرة غير المشروعة وبعقد مؤتمر وزاري لاستعراض تنفيذ إعلان نيروبي.

وفي ٧ و ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢ عقدت الدول الأطراف في إعلان نيروبي المؤتمر الاستعراضي الوزاري الأول المعني بتنفيذ إعلان نيروبي. وحضر المؤتمر وزراء الشؤون الخارجية في إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا والسودان وكينيا. واستعرض المؤتمر التقدم المحرز في تنفيذ أحكام إعلان نيروبي وتقدم بتوصيات محددة بشأن كيفية تسخير المبادرات الإقليمية والدولية القائمة لتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان. وفيما يتعلق بالإجراءات ذات الأولوية والمبادئ التوجيهية لخطط التنفيذ الإقليمية والوطنية، اتفق الوزراء على إنشاء مراكز اتصال وطنية وتشغيلها بانتهاء عام ٢٠٠٢ ورسم خطط عمل وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأكد المؤتمر من جديد أيضا العزم السياسي للحكومات في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي على معالجة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة

وعلى الصعيد الوطني، ستواصل كينيا العمل في نيروبي مع مجموعة من أصدقاء إعلان نيروبي تتضمن شركاء التنمية بقيادة المملكة المتحدة وهولندا ومنظمات غير حكومية وممثلي منظومة الأمم المتحدة لتنسيق الاستراتيجيات والمساعدات بغية معالجة آفة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة.

وهناك أبعاد عديدة لمشكلة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة. ولكي نعالج هذه المشكلة بفعالية، من الضروري أن نعرف كيف ولمن ومن أجل من تصنع هذه الأسلحة وتستخدم ويتاجر بها. وكيف نعالج القوة الكامنة وراء الطلب على الأسلحة الصغيرة؟ والسؤال الذي لم يحسم فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه الأطراف من الدول وغير الدول في انتشار الأسلحة الصغيرة هو ما إذا كان هذا هو الوقت الذي يجب أن نعالج فيه هذه المشكلة معالجة شاملة.

يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على قراره الذي جاء في الوقت المناسب بإرسال بعثة تقصي

حقائق إلى كينيا في آب/أغسطس ٢٠٠١ لدراسة وتقييم مجال وحجم مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ونناشد الأمين العام أن يدرس توصيات تلك البعثة بغية تنفيذها وقد انشرحت صدورنا بالمبادرة التي أطلقها مجلس الأمن مؤخراً بشأن تحديد المجالات التي تتطلب إجراءات إضافية من المجلس من أجل التصدي لهذه الآفة العالمية. وندعم التوصيات التي قدمها الأمين العام لمجلس الأمن لتعزيز الجهود التي تستهدف تطوير صك دولي لتمكين الدول من تمييز الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير الشرعية وتعقبها في وقت مناسب وبأسلوب يعول عليه.

وترحب كينيا بتفاؤل متزايد بالتقدم المحرز في المفاوضات بشأن تسوية الصراعات القديمة العهد في جنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وبوروندي. وستواصل كينيا دورها الرائد في جهود حل الصراعات في منطقتنا دون الإقليمية؛ ويسعدني إبلاغ المجلس بأنه سيتم عقد مؤتمر سلام بشأن الصومال في إلدوريت، كينيا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تستأنف عملية السلام في جنوب السودان أعمالها في ماتشاكوس، كينيا في وقت لاحق من هذا الشهر. ويعتمد عزم كينيا على دعم تلك الجهود على أساس واضح بأن حل وتسوية هذه الصراعات سيسهمان إسهاما كبيرا في تقليل تدفق الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة إلى منطقتنا دون الإقليمية.

في الختام، أود أن أشيد مرة أخرى بالأمين العام على تقريره، الذي يتضمن تدابير مبتكرة للتعامل الشامل مع هذه المشكلة. وأود أيضاً أن أناشد جميع أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره تقديم الدعم السياسي والمالي والتقني للمبادرات الإقليمية انطلاقاً من روح الشراكة الحقيقية، على أن نضع في الحسبان أننا علينا واجب ومسؤولية منع ومكافحة واجتثاث جذور تكديس الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار غير المشروع بها. وينبغي لنا أن نصبح منارة الأمل التي يمكن للأجيال القادمة أن تفخر بالانتماء إليها. ومن أجل الأجيال القادمة، دعونا نعمل سويا بجد لكي نروض وحشية هذا التهديد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل زامبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موساباشيما (زامبيا) (تكلم الانكليزية): أود مرة أخرى أن أحييكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، التي تعطي فرصة أخرى للدول الأعضاء للتعبير عن آرائها بشأن أفضل طريقة يمكن للأمم المتحدة من خلالها تقديم القيادة في البحث عن السلام والاستقرار في العالم. وإنني أتذكر أن هذه هي الجلسة المفتوحة الثانية منذ توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/ أكتوبر. ونظرا لمهارتكم الدبلوماسية الكبيرة، فإنني على ثقة بأنكم ستوجهون مداولات المجلس بشأن هذا البند إلى نهاية مثمرة. وإنكم، مثل سلفكم، صديقي العزيز، الممثل الدائم لبلغاريا، السيد ستيفان تفروف، ملتزمون بالحفاظ على المناقشة مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز الشفافية والديمقراطية في أعمال المجلس. وينبغي الحفاظ على هذا الأسلوب.

أود أيضا أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على اختياركم للموضوع قيد المناقشة. فقضية الأسلحة الصغيرة تتطلب الاهتمام العاجل من جانب الأمم المتحدة، لأن هذه الأسلحة تستخدم في العديد من الصراعات في أرجاء العالم وهي تتسبب في مقتل العديد من الأشخاص، خاصة من النساء والأطفال.

ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام الذي عرضه هذا الصباح وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح. ونرحب

بتوصياته القوية والبناءة والتي تستحق التنفيذ بأسرع وقت ممكن.

ويود وفد بلادي أيضا أن يشكر الأمين العام على تقريره عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه A/57/160 الذي وجدنا أنه يتضمن معلومات وافتراضات واستنتاجات مفيدة.

في تموز/يوليه ٢٠٠١ اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه برنامج عمل بارزا ساعد على تحفيز الجهود الدولية على الحد من هذه الآفة أثناء العام الماضي.

ومن ضمن جهود تنفيذ برنامج العمل، اتخذ بلدي عددا من الخطوات الهامة على المستويين القومي والإقليمي. ومن هذه الخطوات برنامج "البنادق مقابل النقود"، الذي تقدم من خلاله شرطة زامبيا ما يصل إلى ٥٥ دولاراً مقابل التسليم الطوعي لكل قطعة سلاح محتفظ بها بصورة غير قانونية. وقد تم استرداد عدد كبير من الأسلحة كان قد تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة.

وعلى المستوى الإقليمي، ما فتئت زامبيا تواصل دورها بصفتها عضوا فعالا في برنامج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة في إطار مجلس التعاون الإقليمي لرؤساء شرطة الجنوب الأفريقي. وهذا الجهد، الذي بدأ عام ١٩٩٥ ردا على الاتجار المتزايد بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وذخيرتها، يساعد الحكومات على تنسيق جهودها على المستوى الإقليمي. ولكن استمرار البرنامج يعتمد على توافر الأموال. وترحب زامبيا بأي دعم مالي وتقني من الشركاء المتعاونين من أجل تعزيز هذه الجهود.

تعلمون، أن جهود التسريح ونزع السلاح تجري الآن في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ولكي تنجح هذه العملية، ينبغي أن يتضمن مكون نزع السلاح برنامجا فعالا وجذابا لاسترداد الأسلحة يمكنه أن يمنع المقاتلين من الاتجار بأسلحتهم مقابل الضروريات ويشجعهم على تسليمها إلى السلطات المأذون لها مقابل نقود. ويود وفدي أن يشهد دعما متزايدا لبرنامج إعادة شراء الأسلحة وبرامج استرداد أخرى بغية حث المقاتلين على تسليم عدد أكبر من أسلحتهم إلى السلطات بما يعزز تسريح ونزع سلاح المقاتلين السابقين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية.

وتؤمن زامبيا بأن إصدار صك دولي لتعقب الاتجار غير المشروع أمر حتمي، متابعةً لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وفي هذا الصدد، تنادي زامبيا بالانتهاء المبكر من أعمال مجموعة الخبراء الحكوميين الذين اجتمعوا بشأن هذه القضية في جنيف في شهر تموز/يوليه الماضي، تحت رعاية الأمم المتحدة. وتأمل حكومتي أن تساعد توصيات المجموعة على إسراع جهود وضع صك دولي يمكنه توفير الإطار القانوني لتعقب الاتجار غير المشروع في جميع أنحاء العالم بالأسلحة الصغيرة والخفيفة والذي يغذي الصراعات في أفريقيا ومناطق نامية أخرى.

وتؤيد زامبيا جميع الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لكفالة زخم قوي في متابعة برنامج العمل بينما نستعد لاجتماع الدول المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يعقد كل سنتين، والمقرر عقد دورته الأولى خلال عام ٢٠٠٣. وحتى يتمكن الكثير من الوفود من حضور ذلك الاجتماع، تقترح زامبيا عقده في نيويورك، نظرا لوجود تمثيل للعديد من البلدان المتضررة بمشكلة الأسلحة الصغيرة فيها. وبالإضافة إلى ذلك، يود بلدي أن يناشد البلدان التي تعهدت بتنفيذ برنامج العمل بأن تفي بتعهداتها بتقديم الدعم المالي والمساعدة التقنية للأمانة العامة، لتسهيل مشاركة أقل البلدان نموا، حيث أن عددا كبيرا منها

بين البلدان الأكثر تضررا بالأثر السلبي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن مسار الحروب داخل الدول الأفريقية وفيما بينها يبين بوضوح أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سبب رئيسي لانعدام الاستقرار السياسي. ويعرب وفدي عن القلق لأن كل الجهود العالمية الرامية إلى الحد من هذه الأسلحة قد لا يكتب لها النجاح ما لم يتغير الاتجاه الحالي الذي يركز الاهتمام على الأسلحة ذات الحيازة الرسمية. فثمة حاجة إلى وضع آلية لمراقبة عمليات النقل الخاص غير المشروع، والتي تستأثر بالجزء الأكبر من الاتجار غير المشروع. وهذه الخطوة ستكون وسيلة فعالة لمنع توريد الأسلحة الصغيرة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

ولا بد من تشجيع المبادرات الإقليمية والدولية إذا كان لمكافحة الأسلحة الصغيرة أن تنجح. وحكومة بلدي ملتزمة بالعمل مع بقية المجتمع الدولي على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتدمير الأسلحة المستردة من أنجع الأساليب العملية لمعالجة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وزامبيا تأمل أن تعتمد الدول الأعضاء كافة ذلك الأسلوب لما ثبت من أثره الناجع على المجتمع.

ويمكن تشجيع التعاون الدولي أيضا على صعيد التعاون ما بين بلدان الجنوب. فيمكن للبلدان النامية أن تقوم بتجميع مواردها وتنسيق جهودها الإقليمية؛ وينبغي لنا ألاّ نتطلع دائما إلى الشمال للحصول على الموارد. فالتعاون ما بين بلدان الجنوب الذي ينطلق من مجابهة مخاطر مشتركة والسعي إلى تحقيق أهداف مشتركة، يمكن أن يكون أساسيا للغاية في الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. أما في أفريقيا، فينبغي توسيع نطاق الجهود لتشمل هيئات المجتمع المدني ذات الصلة في كل بلد، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، التي يمكن أن تقود حملات للتوعية. وينبغي للأمم المتحدة أن تبقى في مكان الصدارة في هذه الجهود بصفة خاصة، من خلال إدارة شؤون نزع السلاح والمراكز الإقليمية التابعة لها. إن نجاح برنامج العمل لعام ٢٠٠١ يتوقف على تعزيز الجهود المتعددة الأطراف من خلال المزيد من التنسيق والتعاون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل ملاوي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ووفدي سيقدم لكم دعمه الكامل في الاضطلاع بجدول الأعمال. كما أود أن أشكركم على تنظيم مناقشة مفتوحة هامة أخرى بشأن موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لما لها من أثر على السلم والأمن العالميين – لا سيما في منطقة غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، حيث لا تزال الأسلحة الصغيرة تؤجج الصراع وتزعزع الاستقرار. والواقع أن بلدي، ملاوي، لم يفلت من الآثار الوخيمة لهذه الأسلحة الفتاكة.

ووفدي يضم صوته إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإشادة بالأمين العام على تقريره الحافل بالمعلومات (S/2002/1053) واقتراحاته السديدة للمضي قدما بشكل ملموس لاحتواء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة فعالة. وعلى نفس المنوال، يناشد وفدي مجلس الأمن والجمعية العامة أن يعملا على توثيق الصلة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى ومنظمات المجتمع المدني لضمان الإنفاذ الفعال للتدابير المتفق عليها سابقا، بما في ذلك برنامج

عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بغية وضع حد لتعاظم الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة الخطرة.

إن مشكلة الأسلحة الصغيرة في ملاوي ظهرت في البداية في أوائل الثمانينات، عندما بدأت تتدفق على البلد موجات من اللاجئين من البلدان المجاورة حيث كانت تدور رحى الحرب الأهلية. وملاوي، التي كانت تنعم بالسلام والاستقرار نسبيا منذ استقلالها في سنة ١٩٦٤، وجدت نفسها فجأة تواجه انتشار واستعمال الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. وأدى ذلك الوضع إلى تزايد الأنشطة الإجرامية مثل القتل والسطو المسلح وسرقة السيارات بواسطة عصابات مسلحة، معظم أفرادها غرباء عن البلد. وبينما تبذل حكومة ملاوي قصارى جهدها لكبح تدفق الأسلحة الصغيرة وتداولها بشكل غير مشروع، فهي - مثل كثير غيرها من البلدان الأفريقية - لا تزال نهبا لأولئك الذين ينشرون الخوف والقلاقل، مستخدمين تلك الأسلحة المدمرة لخدمة مصلحتهم الذاتية الضيقة.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها أصبح مشكلة عالمية تشغل بال الجميع مما يستوجب معالجة عاجلة. ومع أن أسلحة الدمار الشامل - مثل الأسلحة النووية - يوجد معظمها في العالم المتقدم النمو، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة توجد وتستخدم في شتى أنحاء العالم. وفي معظم البلدان النامية، فإن هذه الأسلحة، دون الأسلحة النووية، هي التي تتهدد السلم والأمن. وهذه الأسلحة من السهل الحصول عليها؛ إذ أن حالات ما بعد الصراع غالبا ما تخلف وراءها كميات ضخمة من الأسلحة تقع في أيد خطيرة غير مأذون لها بامتلاكها.

لذلك، ثمة حاجة ملحة وضرورية لقيام الأمم المتحدة بوضع بروتوكول صارم تنفذه الدول الأعضاء، لتنظيم أو حظر حيازة واستخدام الأسلحة الصغيرة. مع ذلك، فإن أي إجراء من جانب الأمم المتحدة لن يكون فعالا إلاّ بضمان تعاون الدول الموردة. وحتى إذا نجحت آلية تنشأ من خلال تشريع وطني في استرداد الأسلحة الصغيرة المتداولة، فلا بد أن يخضع صانعو الأسلحة لنظام صارم من المعايير الدولية تضعه الأمم المتحدة بغية تنظيم الحيازة وتعزيز المراقبة والخضوع للمساءلة. فالكثير من الأسلحة في البلدان النامية لا يزال غير مسجل وبالتالي فهي غير معلومة.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة، التي تولد العنف وتزعزع الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي، يمثل بلا شك خطرا كبيرا على السلم والأمن، الشرطين الأساسيين لأي تنمية مجدية في أي بلد. وإدراكا من حكومة ملاوي لخطر الأسلحة الصغيرة وما يترتب عليها من آثار، فهي تعمل عن كثب مع الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغية تنفيذ عدد من التدابير من أجل الرصد وتيسير العمليات عبر الحدود داخل المنطقة دون الإقليمية. ويتسق ذلك مع بروتوكولات الجماعة الإنمائية بشأن الأسلحة النارية والذخائر وما يتصل بذلك من معدات، التي وقعها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الذي عقدته الجماعة في بلانتاير، ملاوي، في آب/أغسطس ٢٠٠١.

وملاوي تؤكد دعمها لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١، وتتطلع إلى تنفيذ أكثر حماسا لبرنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

ومن الأهمية بمكان تطوير صلات وثيقة ومتعاضدة بين برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة من جهة والطائفة العريضة من التوصيات التي قدمها الأمن العام اليوم من جهة أخرى، بغية النهوض بتنفيذ برنامج العمل، وتعزيز الرقابة على الصعيد العالمي، واتخاذ إجراء حاسم ضد الإنتاج غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدفق الفائض منها.

واستجابة للمشكلة الآخذة في الاتساع والناجمة عن وجود الأسلحة الصغيرة في ملاوي، تقوم وكالات إنفاذ القانون، بصفة منتظمة، بعمليات مباغتة تستهدف استرداد أعداد كبيرة من هذه الأسلحة غير القانونية. وفضلا عن ذلك، ومن خلال مساعدة الجهات المانحة، يجري حاليا تنفيذ برامج لبناء القدرات للوكالات القائمة على إنفاذ القانون، مثل الشرطة والجمارك وحرس الحدود والقوات المسلحة، لمنع انتشار هذه الأسلحة غير المشروعة ومكافحته والقضاء عليه. كما أن بلدنا الآن بصدد الانتهاء من سن تشريعات وطنية لتنظيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بغية حصر ملكيتها والحد من استخدامها المفرط وغير القانوني.

وأود أن أختتم بياني بالقول بأن مشكلة الأسلحة غير المشروعة تتجاوز الحدود الوطنية، وبالتالي لا يمكن لأي بلد أن يكون بمنأى عن آثارها المروعة. ومن هنا، لا بد من تعزيز الجهود الجماعية والتعاون، في الكفاح العالمي ضد هذه الآفة. وفي هذا الصدد، يتطلع وفد بلادي إلى استعراض ورصد أكثر شمولا لأداء التدابير القائمة حاليا في هذا المجال، واعتماد آليات أخرى بعيدة المدى تأخذ في الحسبان توصيات الأمين العام التي نراها بنّاءة، وتستدعي تأملا أعمق من جانب جميع الدول. وتتعهد بلادي بالاضطلاع بدورها في تعزيز العزم والالتزام على الصعيد الدولي لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والقضاء عليه، من خلال تكثيف التعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء كافة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ملاوي على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل باكستان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفد باكستان بالارتياح إزاء قراركم بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة، وهي مسألة ظلت تشكل مصدرا لمعاناة إنسانية هائلة على امتداد العقد الماضي. ونقدر أيضا التقرير المقدم من الأمين العام عن هذا الموضوع، والذي يتضمن العديد من التوصيات المهمة.

لقد شهدت حقبة ما بعد الحرب الباردة صراعات ونزاعات وصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. والعواقب المترتبة على هذه الصراعات المسلحة ازدادت تفاقما بسبب سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما زاد من حدة الصراعات، وأدى إلى ارتفاع عدد الضحايا، وجعل عملية حفظ السلام أكثر تعقدا وتعرضا للمخاطر.

وباكستان، لأنها شاركت، بكل اعتزاز، في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تعي تماما التعقدات الناجمة عن الانتشار الواسع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المناطق التي تعمل فيها هذه البعثات. كما ندرك الحاجة إلى وجود تخطيط سليم، وتنفيذ استراتيجيات فيما يتعلق بنزع السلاح وإعادة الإدماج باعتبارهما جزءا من عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

إن أفغانستان، أثناء حربها الطويلة ضد الاحتلال الأجنبي، تحولت إلى مستودع لملايين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبعد انسحاب الاتحاد السوفياتي، أصبحت باكستان ضحية لانتشار هذه الأسلحة. وحكومة

باكستان، إدراكا منها لجسامة هذه المشكلة، عقدت العزم على اتخاذ إجراءات حاسمة لتخليص مجتمعنا من هذا التهديد.

وبالتالي، قمنا في السنة الماضية، بتحديث قانون مكافحة الإرهاب، وفي هذا العام حظرنا أنشطة عدة منظمات تورط بعض أعضائها في أعمال عنف مذهبي أو إرهاب.

لقد اعتمدنا استراتيجية شاملة، تم من خلالها مصادرة أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ سلاح من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أو سلمت طوعا من جانب الحائزين لها. وفي الوقت ذاته، توقفت الحكومة عن إصدار تراخيص لأسلحة جديدة، كما فرضت حظرا على عرض الأسلحة، ويجري حاليا تنفيذه بنشاط.

ونحن على ثقة بأن جهودنا ستسفر عن نتائج طيبة، وتخلص مجتمعنا من مضاعفات صراع دام عقدين من الصراع في أفغانستان. ونعتقد أن نوع التدابير الوطنية التي اتخذناها يمكن أن يكون مفيدا بالنسبة لعدة بلدان أخرى قد تجد نفسها في ظروف مماثلة. ويسعدنا أن نتشاطر خبراتنا مع البلدان النامية الأخرى.

وتشيد باكستان وترحب بالمبادرات الإقليمية العديدة التي تقر بوضوح بوجود مشكلة الأسلحة الصغيرة، وتسعى إلى التصدي لها بجميع أبعادها، بما في ذلك الأبعاد الإنسانية والأمنية والإنمائية، وإنفاذ القانون ونزع السلاح وتنظيم الأسلحة. ومن الواضح أن هذا النهج الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية - الاقتصادية، هو وحده الذي يمكن أن يعالج المشاكل المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويسعدنا أن نشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة الناجح المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والذي انعقد في تموز/يوليه من السنة الماضية. وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر ربما لم يبلغ حد الكمال، ولكنه خطوة كبيرة إلى الأمام. ونرى أنه لا بد من تركيز الجهود الآن على تنفيذ هذا البرنامج.

إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2002/1053 يستعرض التدابير الشاملة التي يجري اتخاذها لمراقبة الأسلحة الصغيرة وأثرها السلبي على المجتمع وعلى السلام والأمن. والتقرير يشير إلى النتائج "المختلطة" التي حققتها قرارات الحظر التي اتخذها مجلس الأمن حتى الآن في كبح تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق الصراع. ونحن نؤيد العديد من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، بما في ذلك ما يتعلق منها بالحاجة إلى الإنفاذ الفعال للجزاءات.

وفي الوقت نفسه، نرى أن تدابير تحديد الأسلحة الصغيرة يجب أن تعطي أولوية لدور أكثر فعالية للأمم المتحدة، ولمجلس الأمن بصفة خاصة، في إيجاد الحلول للأسباب الكامنة وراء الصراعات. فأسباب الحروب، في رأينا، أهم كثيرا من الأدوات المستخدمة فيها.

وعلينا أيضا أن نسعى إلى مناصرة وتنفيذ مبدأين أقرهما الجمعية العامة في قرارها ٥٠/٧٠ باء، بشأن الأسلحة الصغيرة، وما زالت تؤكد عليهما كل سنة على التوالي؛ وهما حق الدول في ممارسة الدفاع عن النفس بموجب الميثاق، وحق الشعوب التي تخوض كفاحا ضد الاحتلال الأجنبي في ممارسة حق تقرير المصير.

ولا يمكننا أن ننسى مئات الألوف من الوطنيين الذين ضحوا بحياتهم في سبيل قضية الحرية، مما سمح لأممنا بالتواجد هنا في الأمم المتحدة.

وتحيي باكستان الأبطال الـ ٨٠ ٠٠٠ من كشمير الذين قتلهم جيش الاحتلال المؤلف من ٧٠٠ ٠٠٠ جندي، في كفاحهم لعقد من الزمن سعيا لتقرير المصير. وهذه

العناصر الثلاثة - التسوية السلمية للنزاعات، والحق في الدفاع عن النفس، والحق في تقرير المصير - لا بد وأن تنعكس، على نحو مناسب، في توصيات الأمين العام، وفي مناقشات ومداولات مجلس الأمن في سياق البحث في موضوع الأسلحة الصغيرة.

وقد طلبت الجمعية العامة من مؤتمر نزع السلاح في جنيف، التفاوض بشأن مبادئ الرقابة على الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من قبيل مبدأ أمن الدول الكامل وإعداد مفهوم الاكتفاء في التسلح. وإن اعتماد هذه المبادئ يسهم إسهاما مفيدا في المفاوضات المحددة، بشأن الرقابة على الأسلحة التقليدية في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك الرقابة المفروضة على الأسلحة الصغيرة.

وختاما، اسمحوا لي أن أضيف كلمة باسم وفد كولومبيا، الذي طلب مني أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن الورقة غير الرسمية التي أشارت إليها وفود كثيرة، قد أرسلت الليلة الماضية إلى الرئاسة لتوزيعها بوصفها وثيقة رسمية صادرة عن مجلس الأمن. وقد فهمنا أنها ستبرز أيضا على موقعه على شبكة الإنترنت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جايانتا دانابالا، للإجابة على الأسئلة المطروحة والتعليقات المعبر عنها في هذه الجلسة.

السيد دانابالا (تكلم بالانكليزية): لقد تأخر الوقت، لذا سأختصر الكلام.

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم آيات الشكر إلى كل الذين شاركوا في هذه المناقشة العامة، على اقتراحاتهم البناءة وعرض مسألة الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مرحلة انتشارها الجارية حاليا.

وإنني أرى بأن المناقشة وفرت زخما كبيرا للتحرك الذي بدأ ضمن الأمم المتحدة بشأن الرقابة على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنفيذ القرارات المتخذة.

وردا على بعض النقاط التي أثيرت لو سمحتم، فإن سجل الأسلحة التقليدية، بحالته الراهنة، يعتبر تدبيرا شفافا طوعيا يتعلق بسبع فئات من الأسلحة التقليدية، وهو لا يشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن حين إلى آخر، يجتمع فريق من الخبراء لمراجعة سير عمل هذا السجل، كما سيحصل في العام المقبل. وفي تلك العملية، سيتم النظر بلا شك في إمكانية توسيع السجل ليشتمل على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفيما يتعلق بمسألة وسم الأسلحة وتعقبها، فإن التوصية الواردة في تقرير الأمين العام تشجع الجهود التي يبذلها فريق الخبراء للتوصل إلى توافق بشأن هذه المسألة، وبذلك نحرز تقدما فيما يختص بوضع وثيقة قانونية بشأن مسألة وسم الأسلحة وتعقبها.

إن اجتماع عام ٢٠٠٣ الذي يحصل مرة كل سنتين، والمقرر عقده وفقا لبرنامج العمل المعتمد في مؤتمر العام الماضي، يتم التحضير له بعناية، وأعرف أن سفير كولومبيا - السفير ريس الذي ترأس اجتماع عام ٢٠٠١ - سيقوم بعقد مشاورات في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة تفاصيل الترتيبات لهذا الاجتماع.

وفيما يتعلق ببعثات التقييم، فقد أعربت إدارة شؤون نزع السلاح عن استعدادها للالتزام بها، ولكن، مرة أخرى، يبرز موضوع الموارد، ولذلك ناشدنا الحصول على موارد خارج نطاق الميزانية بموجب الدائرة الاستشارية بشأن الأسلحة الصغيرة.

ويتم التنسيق بين جميع البرامج والوكالات والإدارات ضمن منظومة الأمم المتحدة، عن طريق آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

وأود أيضا أن أطمئن كل من أعرب عن التحفظ حيال إمكانية إعاقة أولويات جدول أعمال نزع السلاح بفعل التركيز على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد راعينا فعلا هذا الأمر. وتنص الفقرة ١٧ من ديباجة خطة العمل، بشكل محدد جدا، على أننا نقر بأنه

”ينبغي بذل هذه الجهود من دون المساس بالأولويات المعطاة لنزع السلاح النووي، وأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية“. (A/CONF.192/15)

وقد طرحت أسئلة عديدة حول الدائرة الاستشارية بشأن الأسلحة الصغيرة التي جرى اقتراحها في إحدى التوصيات. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الوحدة في تعزيز فعالية آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، وتمكين الأمم المتحدة من مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ برنامج العمل المعتمد في مؤتمر تموز/يوليه ٢٠٠١ بشكل أفضل. وإن الأهداف المحددة للدائرة الاستشارية بشأن الأسلحة الصغيرة، تتمثل أولا، في ضمان التنسيق والانسجام الأمثل بين أنشطة المنظمة في مجال الأسلحة الصغيرة؛ وثانيا، في كفالة أن تتماشى هذه الأنشطة والإطار السياسي الوارد في برنامج العمل، وتستند إليه، وثالثا، في تقديم المعلومات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومسائل أخرى ذات الصلة إلى الدول الأعضاء وكل الأطراف المهتمة حسبما هو مناسب.

وستكون الدائرة الاستشارية بمثابة أمانة دائمة لآلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، فتؤمن الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة، كما هو مطلوب وتساعدها في إعداد وتنفيذ المشاريع، لا سيما فيما يتعلق بإدارة بعثات التقييم وأنشطة الرصد.

أما تمويل هذه الدائرة الاستشارية فتغطيه ميزانية الأمم المتحدة العادية، عن طريق ما يؤمنه رئيس الفرع الذي يشرف على أعمال الوحدة، وموظف من فئة ف - ٤. أما التكاليف الأخرى غير المدفوعة فتغطيها إما المساهمات المقدمة إلى قسم الصندوق الاستئماني المتعلق بالشؤون العالمية والإقليمية لنزع السلاح، أو يغطيها الخبراء المعاونون الذين تقدمهم الدول الأعضاء. وإن نقاط الاتصال الوطنية ستشكل الشريك الأساسي لدائرة الاستشارات في مهمة جمع وتداول المعلومات بشأن تنفيذ الدول لبرنامج العمل المعتمد في مؤتمر العام الماضي.

وهذا الاتصال سيكون من جانبين، فستقدم نقاط الاتصال الوطنية المعلومات بشأن الأنشطة الوطنية إلى دائرة الاستشارات بشأن الأسلحة الصغيرة، وسترفع أيضا طلبات للمساعدة التي سيجري تلبيتها. وستفيد الدائرة نقاط الاتصال الوطنية علما بالتطورات والأنشطة التي تقوم بها الدول الأخرى، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك بما يتصل بمدى توفر الموارد والخبرة، ويؤمن المساعدة حسب الطلب. ولدينا وثيقة مفصلة، خارج هذه القاعة، تعطي المعلومات حول دائرة الاستشارات بشأن الأسلحة الصغيرة، وهي متوفرة لجميع الوفود.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد دانابالا على التوضيحات التي تفضل وأدلى بها.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥.